السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net
0997326096
alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

قبل أيام من العيد.. الأضاحي حاضرة والمشترون غائبون

تقرير/ بسام الحمد

سجّلت أسواق المواشي في حمص وحماة والعاصمة دمشق أيضاً، حالة من الهدوء النسبي مع اقتراب عيد الأضحى المبارك، وسط ترقّب من التجّار والمربّين لتحرّك الطلب، في حين ترجّح المؤشرات الأولية أن تبقى الأسعار مستقرة أو تشهد ارتفاعات طفيفة، من دون أن تبلغ مستويات قياسية كما في أعوام سابقة.

وتأثرت الثروة الحيوانية في عموم سوريا بالتغيير المناخي وسنوات الجفاف المتتالية التي ضربت البلاد في السنوات الأخيرة، في وقت تراجع القوة الشرائية للسوريين، حيث تعاني الأسر تعاني من انخفاض الدخل وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

ولا شك أن تقلص التحويلات المالية من المغتربين (مصدر دخل رئيسي لكثير من الأسر) أثر على أسعار الأضاحي. وعادةً، يبدأ المواطنون بحجز الأضاحي قبل العيد بأيام، لكن هذا العام شهد تراجعاً ملحوظاً، مما يعكس تردداً في الإنفاق.

ولا تزال الأسعار الحالية للأضاحي تسجّل نحو ٥٠ ألف ليرة سورية للكيلوغرام الحي، بزيادة طفيفة لا تتجاوز ٢٠٠٠ ليرة للكيلوغرام مقارنة مع بداية الأسبوع الجاري. حيث يتراوح سعر الأضحية المثالية التي وزنها بين ٥٠ و٦٠ كيلوغراماً سيبلغ نحو ٢,٥ إلى ٣ ملايين ليرة سورية، إذا استقرّت الأسعار على هذا النحو.

ولفت مربون إلى غياب حركة الحجز المسبقة من قبل الراغبين في شراء الأضاحي، وهو ما كان يحدث عادة قبل أيام من حلول العيد. ويعتبر المربّون هذا الغياب مؤشراً واضحاً على ضعف الإقبال، في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وتراجع التحويلات من المغتربين هذا الموسم، بحسب وصفهم.

وفي الفترة ذاتها من العام الماضي، تجاوز سعر الكيلو ٨٠ ألف ليرة، ووصلت بعض الأضاحي إلى أكثر من ٦ ملايين ليرة. وفي وقت ما تزال الأسواق هادئة، يتوقّع بعض التجّار تحرّكاً في الطلب خلال الأيام القليلة القادمة، مع إمكانية حدوث ارتفاعات طفيفة في الأسعار، لكنها تبقى ضمن حدود المعقول.

وقبل أيام، أصدرت الجمعية الحرفية للحّامين في دمشق نحو ٢٥٠ رخصة ذبح نظامية استعداداً لعيد الأضحى، في خطوة تهدف إلى ضبط عمليات الذبح ومنع الفوضى والعشوائية في الشوارع والأرصفة.

وأوضح رئيس الجمعية، أن القصّابين مُلزمون بالحصول على ترخيص إضافي من مديرية الشؤون الصحية في محافظة دمشق، لضمان أن تتم عمليات الذبح ضمن شروط السلامة والنظافة في المحال المرخّصة، بعيداً عن الذبح العشوائي الذي يصعب ضبطه.

سوق الأضاحي في سوريا أصبح مرآة للأزمة الاقتصادية المستمرة، حيث يعكس تراجع الإقبال تدهوراً خطيراً في القوة الشرائية للأسر، بينما يواجه المربون تحديات في تغطية التكاليف. ويزيد غياب السياسات الداعمة من تعقيد الأزمة، مما يتطلب حلولاً عاجلة لضمان استقرار القطاع وتلبية احتياجات المجتمع في المناسبات الدينية.

مزارعو ريف حلب يترقبون تسعيرة القمح وسط موسم حصاد متواضع وتكاليف مرتفعة

حلب/ خالد الحسين

مع انطلاق موسم حصاد القمح لعام ٢٠٢٥ في أرياف محافظة حلب، يسود الترقب والقلق أوساط المزارعين بانتظار إعلان السعر الرسمي لشراء المحصول من قبل الجهات الحكومية، وسط أمال بأن يكون هذا السعر منصفاً ويعوض عن الخسائر المتراكمة خلال المواسم الماضية.

ويُعد محصول القمح من الركائز الاستراتيجية في الأمن الغذائي السوري، وتحتل محافظة حلب مكانة بارزة في إنتاجه، حيث تغطي زراعته مساحات واسعة من أراضي المحافظة. إلا أن هذا الموسم جاء أقل من التوقعات، خاصة في ظل موجة الجفاف التي أثرت بشكل مباشر على الإنتاج.

عبد الرحمن الزين، مزارع من ريف حلب الشرقي، قال في حديث لـ«السوري»: «زرعت هذا العام نحو ٤٠ دونماً، لكن الموسم كان ضعيفاً نتيجة الجفاف. العام الماضي تم تسعير الكيلو بـ٤٣٠٠ ليرة، وهو سعر لم يكن كافياً لتغطية تكلفة الإنتاج التي بلغت نحو ٣٠٠ ألف ليرة للدونم». وأضاف: «إذا لم يتم رفع السعر هذا العام، قد يعزف كثير من الفلاحين عن زراعة القمح، بسبب الخسائر المتكررة».

من جهته، أوضح المزارع حسين المحمد من ريف ناحية السفيرة، أن تكاليف الزراعة تضاعفت بشكل كبير هذا الموسم نتيجة ارتفاع أسعار البذار والأسمدة والمحروقات، إلى جانب أجور العمال. وطالب برفع سعر الكيلو إلى ما لا يقل عن ٥٠٠٠ ليرة سورية، لتحقيق هامش ربح بسيط يمكّن الفلاح من الاستمرار.

بدوره، أكد سليمان الحاج علي، عضو اتحاد الفلاحين في محافظة حلب، في تصريح خاص لـ«السوري»، أن الاتحاد قدم توصيات لوزارة الزراعة لتحديد سعر عادل يتراوح بين ٤٥٠٠ و٥٠٠٠ ليرة للكيلوغرام، بناءً على متوسط تكلفة الإنتاج الحالية. وأضاف: «ضعف الأسعار في السنوات السابقة أدى إلى تراجع المساحات المزروعة، ما يشكل تهديداً حقيقياً للأمن الغذائي ويزيد من الاعتماد على الاستيراد بالعملة الصعبة».

أما من الناحية الرسمية، فقد أشار المهندس باسل داوود من مديرية الزراعة في ريف حلب، إلى أن المساحات المزروعة هذا الموسم بلغت نحو ٨٠ ألف هكتار، بينها ٥٠ ألف هكتار مروية و٣٠ ألف بعلية. وتوقع داوود إنتاجاً إجمالياً قد لا يتجاوز ٩٠ ألف طن، نتيجة ضعف الهطولات المطرية خلال الشتاء والربيع.

وأوضح داوود أن المديرية بالتعاون مع مؤسسة الحبوب جهزت ٧ مراكز لاستلام المحصول في مناطق السفيرة، الحاضر، تل الضمان، الأتارب، الباب، الراعي، وغيرها، على أن تبدأ عمليات الاستلام مطلع شهر حزيران الجاري. وأكد أن «ضبط السوق يبدأ بتحديد سعر عادل، يشجع المزارعين على تسليم محاصيلهم للمراكز الرسمية، بدلاً من اللجوء للأسواق العشوائية».

في ظل هذه المعطيات، ينتظر مزارعو ريف حلب القرار الرسمي بشأن التسعيرة الجديدة، والذي سيكون حاسماً في رسم ملامح الموسم الزراعي المقبل، وسط ظروف اقتصادية خانقة وتحديات مناخية متزايدة. ويبقى أمل الفلاحين معلقاً على أن تنصفهم الحكومة هذا العام، في خطوة ضرورية لحماية الإنتاج المحلي وتعزيز الاستقرار الزراعي في البلاد.

كارثة عطش في ريف القدموس... آلاف السكان بلا مياه وسط الفقر والجفاف

طرطوس/ ا. ن

يعيش سكان قرى منطقة القدموس بريف طرطوس منذ عدة أشهر في مواجهة أزمة مياه شرب حادة، فاقمتها ظروف معيشية واقتصادية صعبة، بعد توقف كامل لعدد من الآبار الارتوازية وعيون المياه، نتيجة أعمال سرقة وتخريب طالت معداتها الأساسية من قبل أشخاص مجهولين.

وقد تسبب هذا الانقطاع في حرمان آلاف السكان من المصدر الرئيسي للمياه، ما اضطرهم للاعتماد على صهاريج مياه خاصة، بتكلفة تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ألف ليرة سورية لتعبئة خزان واحد، وهي مبالغ تفوق متوسط الدخل الشهري لمعظم العائلات في تلك القرى.

أمام هذا الواقع، باتت المياه سلعة باهظة الثمن لا يقدر الجميع على تحمل كلفتها، ما دفع الأهالي لتقنين استخدامها لأقصى الحدود، والاكتفاء بها للشرب والطبخ فقط. أما النظافة الشخصية والغسيل، فغدت رفاهية لا تليق إلا بمن يملك القدرة على دفع المزيد، رغم أن المياه التي يتم شراؤها من الصهاريج لا تخضع لأية رقابة صحية أو معايير جودة واضحة.

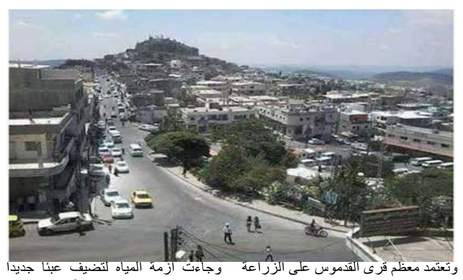

وتعتمد معظم قرى القدموس على الزراعة وتربية المواشي كمصدر دخل رئيسي، إلا أن تغير المناخ، وشح الأمطار في السنوات الأخيرة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وغياب أي دعم زراعي حكومي، أدت إلى تراجع النشاط الزراعي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

وجاءت أزمة المياه لتضيف عبئاً جديداً إلى كاهل السكان، خصوصاً في ظل عدم قدرتهم على تأمين كميات كافية لأطفالهم وكبار السن، مما ينذر بظهور أمراض ناتجة عن سوء النظافة ونقص المياه النظيفة، في ظل غياب شبه تام لمراكز طبية مؤهلة في المنطقة.

الأهالي في قرى القدموس ناشدوا الجهات المعنية في محافظة طرطوس التحرك العاجل لإصلاح الآبار المتوقفة وعيون المياه المتضررة، وتأمين حماية دائمة لها من أي أعمال تخريبية لاحقة، بالإضافة إلى توفير صهاريج مياه بأسعار مدعومة أو بشكل مجاني حتى انتهاء الأزمة، وتقديم الدعم الإنساني للعائلات الأكثر تضرراً.

وتتحول أزمة المياه في هذه القرى من مجرد خلل خدمي إلى كارثة إنسانية متفاقمة، في مناطق تعاني أصلاً من الفقر، التهميش، والجفاف. ومع غياب أي بوادر لحلول عاجلة، يبقى سكان ريف القدموس عالقين في دوامة من العطش والمعاناة اليومية، في انتظار تحرك رسمي سريع يعيد إليهم شريان الحياة، ويمنحهم بصيص أمل بالاستمرار في أراضيهم.

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٧١ - الأربعاء ٤ حزيران ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

دمشق والإدارة الذاتية على طاولة واحدة.. أجواء إيجابية وتوافقات أولية

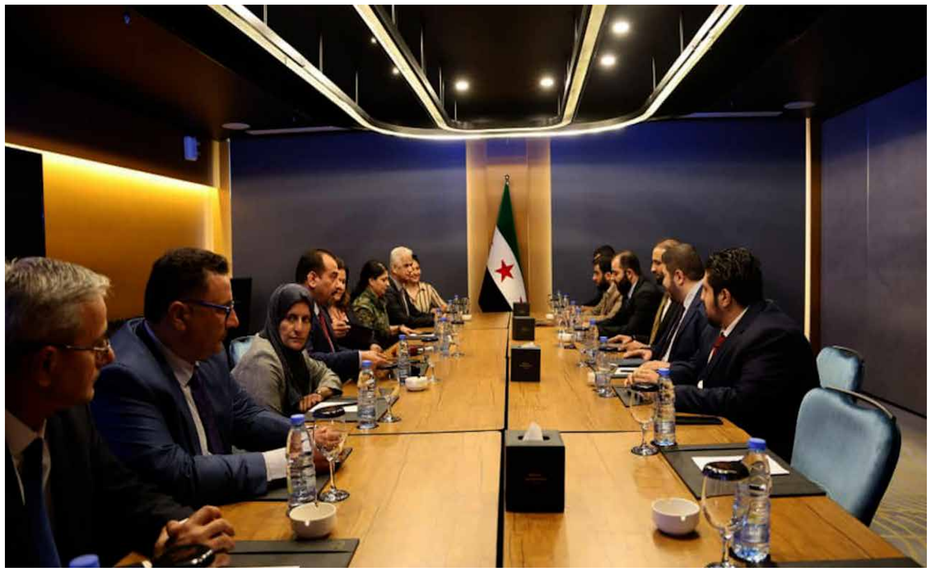

توتر غير مسبوق في محافظة السويداء.. والأهالي يحاولون تجاوز الأزمة

تشهد محافظة السويداء حالة غير مسبوقة من التوتر وانتشار الإشاعات المتضاربة حول تعليق المحافظ عمله احتجاجاً على اقتحام مجموعة مسلحة لمكتبه للمطالبة بالإفراج عن موقوف.«٢»

كونفرانس الرئاسة المشتركة... نموذج ناجح قابل للتطبيق في عموم سوريا

عقدت في مدينة الرقة كونفرانس الرئاسة المشتركة تحت شعار «من التنوع تنبثق قوتنا ومن التشاركية تُبنى إرادتنا»، بتنظيم من تجمّع نساء زنوبيا، وذلك في صالة مشوار الواقعة على الطريق الغربي للمدينة.«٤

فائض بالبطالة في سوريا.. لا حلول حكومية وسط آمال بانتعاش الاقتصاد

لا تعتبر أزمة البطالة في سوريا ظاهرة عابرة بل نتيجة تراكمية لسنوات من الحرب والسياسات الاقتصادية الفاشلة. حلّها يتطلب رؤية شاملة تدمج بين الإصلاح السياسي والاقتصادي، مع أولوية قصوى لتمكين الشباب عبر مشاريع إنتاجية تُخرج الاقتصاد من دائرة الاستهلاك إلى الإنتاج. بدون ذلك، ستظل «الوعود الحكومية» حبراً على ورق، وسيبقى الشباب السوري بين مطرقة البطالة وسندان الهجرة.«٦

زحل مطر: الدروز مكون سوري أصيل ومطالبه مشروعة

ذكر زحل مطر بأن الدروز يشكلون مكوناً سورياً أصيلاً، ويتوزعون جغرافيا في الجنوب السوري، وخصوصاً في محافظة السويداء التي تُعد المعقل الرئيسي للطائفة، بالإضافة إلى مناطق في ريف دمشق مثل جرمانا وأشرفية صحنايا ذات الغالبية الدرزية. كما أن لهم امتداداً تاريخياً وجغرافياً في لبنان والجولان المحتل من قبل إسرائيل.«٣

رغم تصاعد الاحتجاجات.. غزة بين سندان القصف ومطرقة الجوع..

سلّطت صحف عالمية الضوء على تطورات الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة، وعلى حجم المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون، بسبب القصف العشوائي الإسرائيلي المستمر، والنقص الحاد بالمواد الغذائية الذي يهدد حياتهم.«٥

خطوة إلى دمشق... هل تكون بداية الطريق؟

في لحظة مفصلية من تاريخ سوريا الحديث، توجه وفد من الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إلى العاصمة دمشق، حاملاً على عاتقه آمال مكوّناتٍ سورية عانت طويلاً من الإقصاء، وأعباء منطقة عرفت الاستنزاف في الأمن والاقتصاد والمستقبل.

هذه الزيارة التي تعتبر الأولى من نوعها على المستوى الرسمي، جاءت بعد اجتماعات تنسيقية متدرجة، لتكون باكورة حوار مباشر حول تفعيل اتفاق العاشر من آذار الذي طال انتظار تفعيله.

والأسماء التي تمثّل الوفد ليست مجرد مجموعة من الأفراد، بل تمثل طيفاً واسعاً من النسيج السياسي والاجتماعي في شمال وشرق البلاد.

والأهم من الأسماء هو طبيعة مهمة الوفد المتمثلة بإجراء حوار جدي بين سلطة دمشق والإدارة الذاتية، في ظل ظروف إقليمية ودولية تزداد تعقيداً، وتفتح في الوقت ذاته نوافذ ضيقة للأمل.

ما ينتظره السوريون عامة، وأبناء شمال وشرق سوريا بشكل خاص، ليس مجرد بروتوكولات أو تصريحات إعلامية، ما ينتظرونه هو خارطة طريق واقعية تعترف بوجودهم، وتحفظ كرامتهم، وتؤسس لمستقبل تشاركي قائم على اللامركزية، واحترام الخصوصيات القومية والثقافية، بعيداً عن نهج الإقصاء والتهميش الذي طالما وسم العلاقة بين المركز والأطراف.

ونحن بينما نتابع هذه التطورات بعين الصحافة الوطنية الحرة، نؤكد على أن أي اتفاق لا يضع مصلحة الإنسان السوري في مقدمة أولوياته، سيبقى حبراً على ورق.

نحن نريد لسوريا أن تتعافى وتنهض وتزدهر وتأخذ المكان الذي يليق بها بين دول المنطقة والعالم، وندعو إلى أن تكون هذه الخطوة إلى دمشق بداية الطريق لبناء سوريا دولة لامركزية تعددية ديمقراطية، يؤمن دستورها بالاختلاف الفكري والثقافي والسياسي، ويحميه بموجب بنود وقوانين واضحة لا تقبل التأويل.

هيئة التحرير

دمشق والإدارة الذاتية على طاولة واحدة.. أجواء إيجابية وتوافقات أولية

في خطوة تُعد من أبرز التطورات السياسية خلال الفترة الأخيرة، عُقد اليوم في العاصمة دمشق اجتماع رسمي موسّع بين ممثلين عن سلطة دمشق ووفد رسمي من الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، تمخض عنه تفاهمات مبدئية حول عدد من الملفات الحيوية، وسط أجواء وصفت بأنها إيجابية، اتسمت بروح عالية من المسؤولية والانفتاح المتبادل.

الاجتماع الذي وصفه مراقبون بـ»الجريء والعملي» يأتي استكمالًا لاتفاق العاشر من آذار الموقع سابقًا بين أحمد الشرع، ممثل الحكومة السورية، ومظلوم عبدي القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والذي وضع أسسًا أولية لبناء تفاهم تدريجي بين الطرفين ضمن معادلة وحدة الأراضي السورية واحترام خصوصيات الإدارة الذاتية.

وأوضح العميد زياد العايش، عضو اللجنة، في تصريح صحفي، أن الاجتماع شهد توافقاً على تشكيل لجان فرعية تخصصية لمتابعة تنفيذ اتفاق العاشر من آذار، الموقع بين أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي.

وأشار العايش إلى التفاهم على معالجة القضايا العالقة في ملف الامتحانات والمراكز الامتحانية، بما يضمن حقوق الطلبة واستقرار العملية التربوية. كما تطرق الجانبان إلى آليات تسهيل عودة المهجّرين إلى مناطقهم، والعمل على إزالة العوائق التي تعرقل هذه العودة.

وأضاف أن الطرفين اتفقا أيضاً على إعادة تفعيل اتفاق حيي الأشرفية والشيخ مقصود في مدينة حلب، والسعي إلى معالجته بما يخدم السلم الأهلي ويعزز الاستقرار.

وأكد العايش أن الجانبين جددا التزامهما بالحوار البنّاء والتعاون المشترك بما يصبّ في خدمة وحدة سوريا وسيادتها، وتحقيق تطلعات السوريين بالأمن والاستقرار. وخلص الاجتماع إلى تحديد موعد قريب لعقد جلسة جديدة لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

توتر غير مسبوق في محافظة السويداء.. والأهالي يحاولون تجاوز الأزمة

تشهد محافظة السويداء حالة غير مسبوقة من التوتر وانتشار الإشاعات المتضاربة حول تعليق المحافظ عمله احتجاجاً على اقتحام مجموعة مسلحة لمكتبه للمطالبة بالإفراج عن موقوف.

وتتصاعد استهدافات المحافظة المتكررة بالقذائف الصاروخية وخاصة بريفها العربي.

ومن جهة أخرى، يشعر أهالي السويداء بتصاعد الاستهدافات الإعلامية، وتنامي حملات التخوين والشيطنة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي المعروفة وغير المعروفة والمفبركة، وحملات الذباب الالكتروني المضللة، مما دفع الأهالي إلى الشعور بخطر وجودي، رغم التباينات الفكرية والتيارات السياسية في المحافظة، حيث اتخذت بعض التيارات مواقف حادة تجاه الإدارة الجديدة وصلت إلى حد القطيعة معها، في حين لا تزال

الثقة بينها وبين كافة المكونات السورية.

وتشير هذه التيارات إلى أن تجاوز الأزمة الحالية يجب أن يبدأ من استعادة الثقة المفقودة، لأنها مفتاح أي حل سياسي أو اجتماعي سليم.

تيارات أخرى تؤمن بالحوار وبضرورة إيجاد تفاهمات سياسية لإنهاء الأزمة.

وتتفق معظم هذه التيارات على ضرورة بناء دولة تقف على مسافة واحدة من جميع السوريين، وتشعرهم بأنها معنية بهمومهم اليومية، وتبادر لحل الأزمات واستعادة وقفة احتجاجية

في ظل تكرار حوادث الاعتداء على الكوادر الطبية داخل المشافي، نفذ عشرات المواطنين وقفة احتجاجية في وجه السلاح المنفلت أمام مشفى السويداء الوطني، ووجه المحتجون تحية لكل من يواصل أداء واجبه المهني والإنساني رغم التحديات العديدة.

وكانت نقابة الأطباء ونقابة المهن الصحية بالسويداء قد دعتا إلى وقفة تضامنية أمام باب الإسعاف في المشفى الوطني.

وأعربت النقابتان في بيان مشترك عن إدانتهما واستنكارهما لاستمرار «هذه الظاهرة الخطيرة التي تبدأ بالاعتداء اللفظي وتصل إلى التهديد بالسلاح».

وشدد البيان على أهمية حماية الكوادر الصحية التي مازالت تعمل في ظروف صعبة لتقديم الخدمة لأهالي المحافظة.

وأكد على منع دخول السلاح إلى حرم المشافي، ومحاسبة كل من يعتدي على الكوادر الطبية وفق القوانين النافذة، وتعزيز دور شرطة المشفى والضابطة العدلية لردع المخالفين.

وجاء في البيان «إننا إذ نثمّن عالياً جهود هؤلاء الجنود المجهولين الذين لا يزالون كالقابضين على الجمر لخدمة أهلهم في أحلك الظروف وأصعب الأوقات التي مرّت وتمر فيها المحافظة».

اجتماع السويداء

عقد في مدينة السويداء اجتماع ضم شيخ عقل الطائفة وممثلين عن عائلات المدينة وقادة فصائل محلية وشخصيات دينية واجتماعية، بهدف بحث الأوضاع الأمنية والمستجدات، والتوصل إلى قرار تتوافق عليه الفعاليات الاجتماعية والدينية للتعامل مع الوضع الأمني وتحديات المظاهر العشوائية لانتشار السلاح داخل المدينة، وما ينتج عنها من مشاكل تعرقل الحياة العامة.

وأسفر الاجتماع عن مسودة قرار ركّزت على دعم انتشار فصائل محلية لملء الفراغ الأمني والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، إلى حين تفعيل الضابطة العدلية وقوى الأمن الداخلي من أبناء المحافظة لتتمكن من تولي هذه المهمة بشكل قانوني وتوافقي.

وأكدت على أهمية الحوار بين جميع الفعاليات الدينية والاجتماعية والسياسية والعسكرية على ساحة المحافظة، واستمرار المشاورات للتحضير لاجتماعات على مستوى المحافظة للخروج بصيغ متوافق عليها، دون إقصاء أو تهميش.

فصيل «سرايا أنصار السنة» يثير الذعر في حلب وسط صمت رسمي مريب

تصاعدت في الآونة الأخيرة حالة القلق والخوف في أوساط سكان مدينة حلب، عقب بروز فصيل مسلح جديد يُدعى «سرايا أنصار السنة»، تبنى سلسلة من عمليات الاغتيال التي استهدفت شخصيات محلية، أبرزها مخاتير أحياء وأشخاص يشتبه بتعاونهم مع النظام السوري. وأعلن الفصيل عبر تسجيلات مصورة مسؤوليته عن هذه العمليات، واصفاً ضحاياه بأنهم «فلول النظام والشبيحة»، ومتوعداً بمواصلة ما أسماه «تطهير المدينة من الخونة والمرتدين».

ورغم شحّ المعلومات حول تركيبة الفصيل وعديده، إلا أن نشاطه الميداني بات واضحاً من خلال عمليات دقيقة وسريعة، غالباً ما تنفذ بأسلوب احترافي وصامت. ويعتمد مقاتلو الفصيل على التخفي وارتداء أقنعة، بل ويتنكرون أحياناً بلباس قوى الأمن السورية، ما أدى إلى حالة من البلبلة والارتباك بين السكان، الذين باتوا عاجزين عن التمييز بين عناصر الدولة ومن ينتحل صفاتهم.

سكان محليون أكدوا لـ»السوري» أن حوادث القتل والاختفاء باتت شبه يومية، وسط غياب واضح لأي رد فعل من قبل الأجهزة الأمنية. تقول أم محمد، وهي ربة منزل تقطن حي السكري: «كل يوم نسمع عن جريمة جديدة، لم نعد نأمن على أولادنا. حتى الخروج مساءً أصبح خطراً». وتشير إلى أن الخوف لم يعد من القصف أو الاشتباكات كما في سنوات الحرب، بل من عناصر مجهولة تفرض نفسها بقوة السلاح.

من جهته، يروي أبو عبدو، موظف حكومي سابق من حي الفردوس، أن أحد مخاتير الأحياء قُتل أمام منزله برصاص مباشر، مضيفاً: «كان معروفاً بعلاقته مع مؤسسات الدولة، لكنه لم يؤذِ أحداً. من يسيطرون على المشهد الآن يقتلون لمجرد الشبهة». ويصف الوضع بأنه «فوضى أمنية من نوع جديد لا يمكن فهمها أو التنبؤ بها».

اللافت أن السلطات في دمشق لم تصدر حتى الآن أي تعليق رسمي بشأن هذه التطورات، ما أثار استياء سكان المدينة الذين يرون في هذا الصمت دليلاً على عجز الأجهزة الأمنية أو حتى تواطؤها. ويزداد الغموض مع تنفيذ الاغتيالات في وضح النهار، ومرور المسلحين على الحواجز دون اعتراض.

ويرى مراقبون أن هذا النوع من الفصائل المسلحة، التي تنشط تحت شعارات دينية أو سياسية، يمثل تهديداً خطيراً في مرحلة ما بعد الحرب، خاصة في مدن مثل حلب التي عانت من تغييرات سكانية واجتماعية حادة. ويحذر هؤلاء من أن تكرار هذا النموذج قد يدخل البلاد في دوامة جديدة من العنف والانتقام، يكون ضحاياها المدنيون العزل.

وفي ظل هذا المشهد القاتم، تتعالى دعوات للكشف عن هذه الجماعات ومحاسبة المسؤولين عن الانفلات الأمني، غير أن تلك الدعوات تصطدم حتى الآن بجدار من الصمت الرسمي، ما يُبقي مدينة حلب في دائرة الخطر، ويبدد آمال السكان في استقرار طال انتظاره.

سرطان البروستاتا عند بايدن.. ما القصة؟ وما العلاجات المتاحة؟

أعلن المتحدث باسم الرئيس الأميركي الأسبق جو بايدن الأحد الماضي أنه جرى تشخيص إصابته بنوع عدواني من سرطان البروستاتا، وقال إن بايدن (٨٢ سنة) يبحث حالياً خيارات العلاج مع عائلته وأطبائه.

وكان الأطباء قد اكتشفوا «عقدة صغيرة» في غدة البروستاتا خلال فحص روتيني أجري الأسبوع الماضي، وبعد إجراء مزيد من الفحوص تبين أنها إصابة بسرطان البروستاتا بدرجة «غليسون ٩»، وقد انتشر إلى العظم.

ويُعد سرطان البروستاتا أكثر أنواع السرطان شيوعاً بين الرجال في الولايات المتحدة، حيث يصيب نحو رجل من كل ثمانية خلال حياتهم، وعلى رغم أن هذا المرض يصيب غالباً الرجال فوق سن الـ ٦٥ لكنه قد يُشخص في سن أصغر.

وفي هذه المقالة نستعرض كل ما تحتاج معرفته عن سرطان البروستاتا، من الأعراض الباكرة وصولاً إلى سبل العلاج.

ما هو سرطان البروستاتا؟

كما يشير الاسم فإن سرطان البروستاتا ينشأ في غدة البروستاتا، وهي غدة تقع عند قاعدة المثانة، وتُعد البروستاتا عضواً من الجهاز التناسلي الذكري، وتتمثل وظيفتها الأساس في إفراز سائل البروستاتا الذي يمتزج بالحيوانات المنوية لتكوين السائل المنوي.

وتكون الغدة بحجم ثمرة الجوز تقريباً لكنها تميل إلى التضخم مع التقدم في العمر، وهي تحيط بالجزء الأول من الإحليل، وهو الأنبوب الذي ينقل البول والسائل المنوي.

وعندما يتطور سرطان البروستاتا فإنه ينشأ عادة في الخلايا الخارجية للغدة، وتحديداً في ما يُعرف باسم Acinar Adenocarcinoma، وهو النوع الأكثر شيوعاً من سرطانات البروستاتا.

ويحدث السرطان عندما تبدأ الخلايا غير الطبيعية في الانقسام والنمو بصورة خارجة عن السيطرة، وبحسب «جمعية السرطان الأميركية» فإن غالبية حالات سرطان البروستاتا تنمو ببطء ولا تنتشر عادة إلى أجزاء أخرى من الجسم، لكن عندما ينتشر السرطان إلى منطقة أخرى من الجسم يُعرف عندها باسم «السرطان النقيلي» Metastatic Cancer.

ما هي أعراضه؟

تشمل أعراض سرطان البروستاتا، بحسب «جمعية السرطان الأميركية» التبول المتكرر أو صعوبة في التبول، والشعور بالحاجة إلى الشد أثناء التبول، والإحساس بعدم إفراغ المثانة بالكامل، ووجود دم في البول أو السائل المنوي.

ومع ذلك فإن هذه الأعراض ليست دائماً دليلاً قاطعاً على الإصابة بسرطان البروستاتا، إذ قد يعاني كبار السن أعراضاً مشابهة نتيجة تضخم البروستاتا، وهي حال غير سرطانية.

أما العلامات التي قد تشير إلى انتشار سرطان البروستاتا إلى أجزاء أخرى من الجسم وفقاً لـ «مايو كلينك» Mayo Clinic، فتشمل ألماً في الظهر أو الوركين أو الحوض وضعف الانتصاب (الضعف الجنسي) ووجود دم في البول أو السائل المنوي مع فقدان غير مبرر في الوزن، ولمزيد من التفاصيل حول أعراض سرطان البروستاتا يمكن زيارة موقع «جمعية السرطان الأمريكية» أو «المعهد الوطني الأميركي للسرطان» US National Cancer Institute.

ما هي أسباب الإصابة؟

على رغم أن السبب الدقيق للإصابة بسرطان البروستاتا لا يزال مجهولاً لكن هناك عوامل عدة تزيد احتمال الإصابة به، ووفقاً لـ «مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها» الأميركية (CDC) فإن التقدم في العمر يُعتبر العامل الأكثر تأثيراً في زيادة خطر الإصابة، ويزداد احتمال الإصابة لدى بعض الفئات ومن بينها الرجال السود أو من لديهم تاريخ عائلي للإصابة بسرطان البروستاتا.

ويُعد الرجال الأكبر سناً، بخاصة من تتراوح أعمارهم بين ٦٥ و٧٤ سنة، وكذلك الرجال السود غير المنحدرين من أصل إسباني، أكثر عرضة للإصابة بهذا النوع من السرطان.

ما مدى شيوع سرطان البروستاتا؟

سرطان البروستاتا هو أكثر أنواع السرطان شيوعاً بين الرجال في الولايات المتحدة، ويقدّر «المعهد الوطني للسرطان» National Cancer Institute أن نحو ٣١٣٧٨٠ شخصاً سيجرى تشخيصهم بسرطان البروستاتا عام ٢٠٢٥، وهو ما يمثل نحو ١٥ في المئة من جميع حالات السرطان الجديدة في البلاد، وفي عام ٢٠٢٢ كان هناك نحو ٣٥١٨٩٧٨ رجلاً يعيشون مع سرطان البروستاتا في الولايات المتحدة.

ما مدى خطورة حال بايدن؟

كشف مكتب بايدن أن السرطان انتشر إلى العظام، مما يعني أنه تجاوز مرحلة السرطان الموضعي الباكر وأصبح في مرحلة أكثر تقدماً وخطورة، وبحسب الدكتور ماثيو سميث من مركز «ماساتشوستس جنرال بريغهام» لعلاج السرطان، فإن فرص النجاة تحسنت خلال العقود الأخيرة ويمكن للمصابين بسرطان البروستاتا النقيلي أن يعيشوا فترة تتراوح ما بين أربعة وخمسة أعوام، مضيفاً

أن «المرض يمكن علاجه بصورة جيدة لكنه غير قابل للشفاء».

كيف يمكن علاجه؟

تتنوع طرق علاج سرطان البروستاتا بين المراقبة الدقيقة والعلاج الإشعاعي أو الجراحة، ووفقاً لمراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، فإذا اعتقد الطبيب أن السرطان ينمو ببطء فقد يُنصح بالمراقبة النشطة، وهي متابعة مستمرة للحالة لرصد أي تطور أو ظهور أعراض جديدة، وبالنسبة إلى كبار السن، وبخاصة من لا يُتوقع لهم العيش لأكثر من ١٠ أعوام، فيفضل أحياناً اعتماد إستراتيجية «المتابعة اليقظة» التي تركز على علاج الأعراض فقط دون التدخل في علاج السرطان.

ويجرى تحديد نوع العلاج بناء على مدى انتشار المرض، سواء كان محصوراً في غدة البروستاتا أو انتشر إلى أجزاء أخرى من الجسم، وفي بعض الحالات قد يخضع المرضى لجراحة تسمى «استئصال البروستاتا» لإزالة الغدة بالكامل، كما يُستخدم العلاج الهرموني لوقف الهرمونات التي تغذي نمو الخلايا السرطانية والعلاج الإشعاعي لتدمير هذه الخلايا، وعندما ينتشر السرطان إلى أجزاء أخرى من الجسم فقد يكون العلاج الكيماوي أو العلاج الموجه الخيار الأنسب، ومع ذلك ففي المراحل المتقدمة جداً من المرض قد يصبح الشفاء التام أمراً مستحيلاً.

ما هو نظام غليسون وكيف كانت درجة بايدن؟

يعتمد الأطباء على مقياس غليسون لقياس مدى خطورة نمو خلايا السرطان، وتتراوح درجات غليسون ما بين ٦ و١٠، إذ تشير الدرجات من ٨ إلى ١٠ إلى سرطانات بروستاتا أكثر خطورة وتطوراً أسرع، وقد أوضح مكتب بايدن أن درجته كانت ٩، مما يدل على أن السرطان الذي يعانيه من الأنواع الأكثر عدوانية وخطورة.

السعودية تجسّر الماضي بالمستقبل.. الحج يدخل عصر الذكاء الاصطناعي

تستعدّ السعودية لاستقبال أكثر من مليون حاج هذا العام، مسخّرة الذكاء الاصطناعي ومكثّفة المساحات المظللة ومرشّات المياه، لمواجهة حرارة الصيف، وفق ما قال وزير الحج توفيق الربيعة لوكالة فرانس برس الثلاثاء. وأكد الربيعة في مقابلة أجريت معه في الرياض أن التخفيف من وطأة الحرّ الشديد يبقى أولوية قصوى لدى الجهات المنظمة مع اقتراب موسم الحج.

وقال وزير الحج السعودي: «من أبرز التحديات التي نواجهها دائما، ارتفاع درجات الحرارة عاما بعد عام، وهذا أمر نضعه على رأس أولوياتنا».

تقليل مخاطر الحرارة

وتحاول السلطات تفادي تكرار مأساة العام الماضي عندما توفي أكثر من ١٣٠٠ حاج مع تسجيل درجات حرارة وصلت إلى ٥١,٨ درجة مئوية. وأوضح الربيعة أنه تمّ حشد أكثر من ٤٠ جهة حكومية و٢٥٠ ألف موظف هذا العام في موسم الحج، وضاعفت السلطات جهودها للتقليل من المخاطر المرتبطة بالحرارة.

وأضاف أنه تمّ توسيع المساحات المظللة بنحو ٥٠ ألف متر مربع، وستُجهّز أكثر من ٤٠٠ وحدة تبريد، فيما سيكون الآلاف من الكوادر الطبية على أهبة الاستعداد للتدخّل طوال فترة الحج. وتأتي هذه الإجراءات استكمالا لأعمال سابقة شهدتها الأعوام الماضية، من بينها تحسينات في المناطق المحيطة بالمسجد الحرام وتغطية الطرق الإسفلتية بمادة خاصة لتخفيف درجات حرارة الأسطح.

وقال الوزير السعودي: «التغييرات الجديدة ستُسهم بالتأكيد في تعزيز سلامة الحجاج وتحسين تجربتهم خلال أداء المناسك». وكان الربيعة قد أشار في وقت سابق من الأسبوع الحالي إلى أن أكثر من مليون حاج من مختلف دول العالم وصلوا بالفعل إلى المملكة لأداء المناسك التي تبدأ رسميا في الرابع من حزيران/ يونيو المقبل، فيما يتواصل تدفق المزيد.

أجهزة لمراقبة حركة الحجاج

وستعتمد السلطات في السعودية على أحدث برامج الذكاء الاصطناعي لمراقبة الكمّ الهائل من البيانات والمشاهد المصورة، بما في ذلك لقطات حية من طائرات مسيّرة جديدة تحلّق في سماء مكة. وفي هذا السياق وقال الربيعة: «سنستخدم عددا كبيرا من الأجهزة اللاقطة لمراقبة حركة الحجاج خلال كل فترة وجودهم، ما سيمدّنا بالمعلومات التي سنتأكد إن كانت منسجمة مع خطتنا لإدارة الحشود».

وتابع بالقول إن هذا «سيساعد في تدخّلنا السريع في حال كان هناك خطر ما والتخفيف منه. نستعمل التقنيات المتطورة للذكاء الاصطناعي للقيام بهذه المراقبة والحصول على بيانات سريعة».

وتشكّل إدارة الحشود تحديا كبيرا كل سنة. إذ يعتبر الحج من أكبر التجمعات البشرية السنوية في العالم. في عام ٢٠١٥، أودى تدافع مأساوي بحياة نحو ٢٣٠٠ حاج. وبالإضافة إلى التوسعة في البنية التحتية وزيادة عدد الموظفين، تتّخذ السلطات السعودية حملة موسّعة لمنع الحجاج غير الحاصلين على تصاريح رسمية من دخول مكة.

وبحسب المسؤولين السعوديين، فإن أكثر من ٨٠ بالمئة من الوفيات في موسم الحج العام الماضي كانت في صفوف الحجاج غير النظاميين الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى خدمات حيوية مثل الخيام المكيّفة.

الحجاج غير النظاميين

وتُوزع تصاريح الحج وفق نظام حصص مخصصة لكل دولة، وتُمنح للأفراد غالبا عبر قرعة، غير أن ارتفاع تكاليف الحج يدفع كثيرين لمحاولة أداء المناسك من دون تصريح، رغم المخاطر القانونية التي تشمل التوقيف والترحيل.

ولتفادي تسلل الحجاج غير النظاميين، نفذت السلطات السعودية حملات أمنية، وأطلقت حملة إعلامية واسعة، كما شددت العقوبات على المخالفين لتصل إلى حظر دخول المملكة لمدة تصل إلى عشر سنوات.

وقال الربيعة «امتلاك تصريح للحج أمر في غاية الأهمية من أجل سلامة الجميع». وأضاف «نُعوّل على المسلمين جميعا بعدم القدوم إلى الحج إلا من خلال تصاريح نظامية، ونعوّل كذلك على تعاون الدول» في هذا الشأن.

وتستمر مناسك الحج أربعة أيام، وتحصل في أماكن مكشوفة غالبا. وفي السنوات الأخيرة، تزامنت مناسك الحج التي تُقام في الهواء الطلق مع ذروة الصيف السعودي.

عصام المشرف... نجم كرة اليد في الثمانينات وذاكرة الرياضة في دير الزور

تعد مدينة دير الزور واحدة من أبرز معاقل كرة اليد في سوريا، حيث برزت أنديتها كالیقظة والفتوة بتحقيق العديد من الانتصارات والإنجازات، ورفدت المنتخبات الوطنية بعدد كبير من النجوم على مختلف الفئات، بما في ذلك العنصر النسائي. ومن بين أبرز اللاعبين الذين تألقوا خلال فترة الثمانينات، يأتي الكابتن عصام المشرف، نجم نادي اليقظة، الذي تميز بقوة بدنية وأداء رجولي ودقة في التسديد ومهارة في تسجيل الأهداف.

وبدأت مسيرة المشرف مع كرة اليد في نادي اليقظة منذ السبعينات، حيث انضم إلى فرق القواعد وتدرج في مختلف الفئات حتى وصل إلى فريق الرجال. واستمرت مسيرته كلاعب نحو ٢٩ عاماً (١٩٧٠ – ١٩٩٩)، قضى معظمها في ناديه الأم اليقظة، مع فترة قصيرة قضاها مع فريق الحرس الجمهوري أثناء تأديته للخدمة الإلزامية.

تلقى عصام تدريبه على يد عدد من المدربين البارزين، كان أبرزهم الراحل عماد عمر، الذي ساهم بشكل كبير في تطوير مستواه وغرس مفاهيم الأخلاق الرياضية لديه. كما أشرف على تدريبه عدد من الكباتن الراحلين مثل حسين دهمش، رياض نجم، وسمير عبد الغني.

وحقق عصام المشرف مع نادي اليقظة العديد من الإنجازات، حيث وصل الفريق إلى المباراة النهائية وحصل على المركز الثاني أعوام ١٩٨٣ و١٩٨٥ و١٩٩٩، وفاز مع النادي ببطولة الدوري السوري عام ١٩٩٣.

بعد اعتزاله اللعب، تحول إلى مهنة التحكيم حيث شارك في تحكيم مباريات الدوري السوري لكافة الفئات، كما بدأ مسيرته التدريبية عام ١٩٨٣ حين كان لا يزال لاعباً في فريق الرجال، حيث كُلف بتدريب فرق القواعد التي حققت مراكز متقدمة وأسهمت في إنتاج عدد كبير من اللاعبين الذين مثلوا المنتخب السوري. رغم عدة عروض تدريبية من إدارة نادي الجيش، فضّل الاستمرار مع نادي اليقظة.

وفي عام ١٩٩٨، كُلف بتدريب منتخب سوريا لتجمع دير الزور، ولاحقاً في ٢٠٠١، انتقل للتدريب خارج البلاد عبر عقد مع نادي نجران السعودي، حيث قاد الفريق لمدة ست سنوات حتى ٢٠٠٧.

عاد بعدها إلى سوريا ومارس أدواراً إدارية، حيث شغل عضوية إدارة نادي اليقظة، وعضوية اتحاد كرة اليد، بالإضافة إلى مهام إدارية في المنتخبات السورية لفئتي الناشئين والشباب.

رغم تراجعه عن النشاط المباشر، لا يزال عصام المشرف متابعاً حثيثاً لأخبار ناديه، معبراً عن حزنه لتدهور أوضاع كرة اليد في دير الزور بسبب الظروف المادية الصعبة التي تواجه الأندية، مؤكدًا أن المال أصبح العامل الأساسي لتطوير الرياضة، وأن معظم الأندية تعاني من نقص التمويل وعدم توفر فرص الاستثمار.

وفي تقييمه للفارق بين لاعبي الأمس واليوم، قال المشرف إن الفارق واسع وشاسع، حيث كان لاعب الأمس يلعب بدافع الولاء والانتماء للنادي دون مقابل مادي، وكان يقدم تضحيات كبيرة، بينما أصبح لاعب اليوم يلعب من أجل المال بسبب الظروف المعيشية الصعبة، ودخول الرياضة في إطار الاحتراف الذي وصفه بـ«المزعوم».

يبقى عصام المشرف رمزاً للمرحلة الذهبية لكرة اليد السورية، وقصة نجاح تتحدث عن الانتماء الحقيقي والتفاني الرياضي في وجه التحديات.

لامين يامال.. «الفتى المعجزة»

عبد الكريم البليخ

في عالمٍ تحكمه الأرقام وتُقيَّم فيه المواهب بملايين اليوروهات، يطلّ علينا وجه فتىً لم يكد يبلغ الثامنة عشرة، وقد ارتقى بسكونه وثباته إلى مصاف الكبار. إنه لامين يامال، الفتى الإسباني ذو الملامح الطفولية والحضور الأسر، الذي قفزت قيمته السوقية إلى ١٨٠ مليون يورو، ليحلّ ثالثاً في قائمة أغلى لاعبي العالم، خلف إرلينغ هالند وفينيسيوس جونيور، وكأنه يقول للعالم: الطفولة ليست عائقاً، بل منصة انطلاق.

في عمر السابعة عشرة، يقف يامال في موقع لم يصل إليه كثيرون في خريف أعمارهم الرياضية. انطلقت حكاية هذا الفتى من أسوار أكاديمية «لا ماسيا»، الحاضنة التي تنحت من الطفولة إبداعاً، لكنه لم يكتفِ بكونه أحد خرّيجيها. بل سرعان ما أثبت أنه ليس موهبة عابرة في زحمة الأسماء، بل ظاهرة كروية متكاملة، تجمع بين البراعة الفنية والنضج الذهني، وبين الذكاء التحركي والإيمان العميق بالذات.

منذ لحظاته الأولى مع الفريق الأول لبرشلونة، كان حضوره لافتاً. لم يسرق الأضواء بصرخات أو استعراض، بل بأداء هادئ ينمّ عن عقل يُفكّر قبل أن تُحرّك القدم الكرة. مساهماته الحاسمة في مباريات كبيرة، وتألّقه في لحظات ضغط خانقة، جعلاه عنصراً لا غنى عنه في منظومة برشلونة الحديثة، ورسّخ مكانته كأحد محاور المستقبل.

ويمتدّ هذا النضج الفني والنفسي إلى الساحة الدولية، حيث أصبح يامال أصغر من يسجل بقميص المنتخب الإسباني. وكأنما يحمل في قدميه رسالة عن جيل جديد لا ينتظر إذناً ليعبّر عن نفسه، بل يفرض حضوره بأداء يحرّك مشاعر الملايين ويعيد تعريف حدود الممكن.

إن الارتفاع الهائل في قيمته السوقية لا يُقاس فقط بجودة لمساته أو عدد أهدافه، بل يرمز أيضاً إلى قيمة نادرة في هذا الزمن؛ موهبةٌ تتجاوز حدود الجغرافيا، وعقلٌ يُدير رجليه قبل أن تركض خلف الكرة، وشخصيةٌ لم تُربكها الأضواء، بل جعلت منها وسيلة للنضج.

وقد أدرك نادي برشلونة أهمية هذه الجوهرة مبكراً، فسارع إلى تجديد عقده حتى صيف ٢٠٣١، مع شرطٍ جزائي مذهل يصل إلى مليار يورو. ليس فقط لحمايته من مطامع الأندية الأخرى، بل لبعث رسالة مفادها: نحن نؤمن بهذا الفتى، ونبني مستقبلنا على قامته، رغم حداثة سنّه.

لامين يامال ليس مجرد اسم يتصدّر العناوين، بل ظاهرة تُحاكي الحلم، وتستنهض فينا جميعاً الإيمان بأن النبوغ لا يعترف بالسن، وأن الطفولة حين تقترن بالشغف والعمل، قادرة على أن تغيّر قواعد اللعبة.

بداية مثقلة بالمشكلات... سوء الحالة الفنية للملاعب يخيم على الدوري السوري

تقرير/ خالد الحسين

مع انطلاق مباريات الدوري السوري الممتاز لكرة القدم لموسم ٢٠٢٥، شهدت مدينة حلب بداية مثقلة بالمشكلات، أبرزها تردي أرضية ملعبي «٧ نيسان» و«الحمدانية»، ما أثار استياء واسعاً في الأوساط الرياضية والجماهيرية. إذ بدت أرضيات الملاعب غير صالحة للعب، حيث انتشرت التصدعات والحفر، وظهرت بقع ترابية وأخرى مغمورة بالمياه، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء اللاعبين وزاد من مخاطر تعرضهم للإصابات.

الجماهير التي استبشرت خيراً بعودة الدوري بعد توقف طويل، عبّرت عن صدمتها من الحالة المتدهورة للملاعب، خاصة أن فترة التوقف كانت فرصة سانحة للصيانة. وتساءل كثيرون عن سبب غياب التحسينات رغم إعلان مشاريع سابقة لتأهيل بعض الملاعب، وعلى رأسها ملعب الحمدانية.

اللاعبون بدورهم أبدوا تخوفهم من الاستمرار باللعب على أرضيات بهذه الحالة، مشيرين إلى أنها تعيق الأداء الفني وتشكل خطراً على سلامتهم. وقال صبحي خليل، أحد مشجعي نادي الاتحاد، لـ«السوري»، إنهم فرحوا بعودة المباريات، لكنهم صدموا بواقع الملاعب، الذي لا يليق بمدينة أنجبت نجوماً وساهمت في صنع مجد الكرة السورية، محذراً من أن استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى إصابات بين اللاعبين في وقت حرج تحتاج فيه الأندية إلى جميع عناصرها.

وفي محاولة لتفسير ما يجري، تحدثت «السوري» مع أحد الإداريين في ملعب «٧ نيسان»، الذي أوضح أن الإمكانيات محدودة، ولا يوجد دعم كافٍ لتحسين أرضية الملعب، مضيفاً أن القائمين يعتمدون على أدوات بسيطة في عمليات الترميم، وسط غياب الدعم المطلوب من الجهات المعنية.

وبحسب مختصين، فإن ملعب «٧ نيسان» يعاني من بنية تحتية متقادمة لم تخضع لأي تحديث جذري منذ سنوات، بينما يواجه ملعب الحمدانية مشكلات في الصيانة نتيجة ضعف الكوادر الفنية والإدارية، رغم الإعلان عن أعمال تأهيل سابقة. وقد ساهمت الحلول المؤقتة وعدم المعالجة الجذرية في تفاقم الوضع.

وقد تصاعدت مطالب الجماهير بضرورة محاسبة المسؤولين عن سوء البنية التحتية، وفتح تحقيق في مصير الأموال التي رُصدت لتأهيل الملاعب دون ظهور نتائج ملموسة. كما دعا عدد من مشجعي الأندية إلى إطلاق خطة إنقاذ رياضية تشمل تجديد أرضيات الملاعب وفق معايير دولية، وتوفير فرق صيانة متخصصة، وتخصيص ميزانيات مستقلة ومستدامة للقطاع الرياضي، مع تعزيز الرقابة على تنفيذ المشاريع.

ويأتي ذلك في وقت تعتبر فيه عودة الدوري السوري خطوة مهمة لإحياء النشاط الرياضي، لكن استمرار المباريات على ملاعب غير مؤهلة لا يهدد سلامة اللاعبين فحسب، بل يسيء أيضاً إلى صورة الكرة السورية، خصوصاً في مدينة مثل حلب، التي لطالما شكّلت ركناً أساسياً في المشهد الكروي الوطني.

زحل مطر: الدروز مكون سوري أصيل ومطالبه مشروعة

حاوره/ مجد محمد

ذكر زحل مطر بأن الدروز يشكلون مكوناً سورياً أصيلاً، ويتوزعون جغرافيا في الجنوب السوري، وخصوصاً في محافظة السويداء التي تُعد المعقل الرئيسي للطائفة، بالإضافة إلى مناطق في ريف دمشق مثل جرمانا وأشرفية صحنايا ذات الغالبية الدرزية. كما أن لهم امتداداً تاريخياً وجغرافياً في لبنان والجولان المحتل من قبل إسرائيل.

ورغم أن محافظة السويداء لم تنخرط بشكل فعلي في الأزمة السورية كما فعلت باقي المحافظات الداخلية، إلا أنها التزمت الحياد النسبي ورفضت الانخراط الكامل في صفوف المعارضة أو في صف النظام. لكن هذا الموقف لم يمنعها من دفع ثمن موقفها؛ فقد تعرّضت لهجمات متكررة من تنظيم داعش، وكان أبرزها مجزرة عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى حوادث خطف وتوترات أمنية مع قوات النظام.

ومن أبرز الفصائل المسلحة التي ظهرت في السويداء مع بدايات الأزمة السورية: حركة رجال الكرامة التي أسسها الشيخ وحيد البلعوس قبل أن يُغتال بتفجير سيارة مفخخة في عام ٢٠١٥، ليخلفه لاحقاً ابنه فهد البلعوس، ثم ليث البلعوس. كما تأسس لواء الجبل بقيادة مرهج الجرماني، الذي اغتيل لاحقاً في عام ٢٠٢٤. وفي وقت لاحق، تم تأسيس المجلس العسكري للسويداء بقيادة العقيد طارق الشوفي بعد سقوط نظام الأسد.

حول واقع الطائفة الدرزية في ظل التحولات السياسية والعسكرية الأخيرة، كان لنا هذا الحوار المطوّل مع الأستاذ زحل مطر، الباحث في مركز الخابور للدراسات الاستراتيجية، ودار الحديث على النحو التالي:

بلمحة عامة، تحدث لي عن علاقة الدروز والنظام السوري الجديد؟

بعد سقوط نظام الأسد وسيطرة هيئة تحرير الشام بقيادة «أبو محمد الجولاني» على دمشق، وتولي أحمد الشرع رئاسة السلطة، توترت العلاقة بين السلطة ومحافظة السويداء، خاصة بعد ارتكاب مجازر من قبل فصائل تنتمي للجيش السوري الجديد كفصيل «الحمزات» و«العشمات» في الساحل السوري، وما تبعه من مواجهات بين القوات العسكرية التابعة للسلطة والطائفة الدرزية في دمشق وريفها، لا سيما في جرمانا وأشرفية صحنايا، إضافة لهجمات مسلحة مجهولة المصدر على محافظة السويداء.

وزاد من التوتر إصرار أحمد الشرع على بسط سلطته على كامل الأراضي السورية، بما فيها السويداء، وتجريد الطائفة الدرزية من سلاحها، وتعيين ضباط وموظفين من خارج المحافظة، في إطار رؤية مركزية تقضي بإخضاع كامل الجغرافيا السورية تحت حكم مركزي جديد لا يعترف بالتنوع.

وهنا يمكن القول إن الطائفة الدرزية -كسائر المكونات السورية- ترفض الإعلان الدستوري وهيكل الحكم الجديد القائم على «اللون الواحد»، رغم أنها لا تمانع في تنظيم السلاح، ولكنها ترفض تسليمه وتسعى إلى إبقائه تحت سلطة الدولة ضمن إطار إداري مستقل خاص بمحافظة السويداء.

في خضم الحديث عن الدروز، سلطة دمشق متمسكة بالعقلية القديمة وترفض التنوع، ماذا بهذا الخصوص؟

سلطة دمشق ترفض الاعتراف بالتعددية، وترى أن الحكم لا بد أن يكون مركزياً، ولا تقبل الحوار مع المكونات المختلفة حول شكل الدولة. كما أنها تعتمد خطاباً أحادياً لا يتوافق مع مطالب المجتمع السوري في الحرية والعدالة والديمقراطية، وبدلاً من السعي إلى حوار وطني شامل يبحث في مستقبل البلاد، يُعتمد على الحل العسكري وإقصاء كل من لا يتماشى مع رؤية السلطة.

ورغم أن هناك توافقاً دولياً على أهمية حماية حقوق المكونات السورية في الدستور الجديد، إلا أن السلطة لا تعير اهتماماً لهذا الأمر، بل يُمعن في ممارسات استعلائية بحق الأقليات والمكونات الثقافية والدينية، مما يُنبئ بأزمة جديدة تعيد إنتاج الأزمة السورية القديمة بصيغة جديدة.

ما هو الوضع الأمني للدروز حالياً؟

الوضع الأمني للطائفة الدرزية يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. فبينما تسعى بعض الفصائل المحلية إلى حماية المحافظة وتنظيم الوضع الأمني الداخلي، إلا أن التهديدات الخارجية تتصاعد، خاصة مع استمرار سلطة دمشق بمحاولاتها لفرض السيطرة على السويداء.

التوترات العسكرية بين فصيل «رجال الكرامة» والمجلس العسكري من جهة، وبين القوات المحسوبة على الجيش السوري الجديد من جهة أخرى، تُضعف قدرة الطائفة على الدفاع عن نفسها في حال حدوث اجتياح عسكري، كما أن تعدد الجهات العسكرية داخل السويداء، واختلاف توجهاتها السياسية، يساهم في إرباك المشهد الأمني وزيادة هشاشته.

وماذا عن الدور الإسرائيلي بهذا الخصوص؟

إسرائيل تتابع عن كثب تطورات المشهد السوري، وخاصة ما يجري في الجنوب. وقد أعلنت رفضها الاعتراف بالسلطة بقيادة أحمد الشرع، متهمة إياه بالإرهاب، وهددت صراحة بقصف أي تحرك عسكري للفصائل المرتبطة بالجيش السوري الجديد في الجنوب السوري، خاصة تلك التي تصنفها على أنها من فصائل «الإسلام السياسي».

وهذا الموقف الإسرائيلي يعكس خشيتها من تمدد النفوذ التركي أو الإيراني قرب حدودها، خاصة أن بعض الفصائل المسلحة داخل الجيش السوري الجديد محسوبة على تركيا، وهي مدعومة من حكومة أنقرة سياسياً ولوجستياً. لذلك، فإن إسرائيل تُفضّل وجود مكون درزي قوي ومستقل في الجنوب، يمكن أن يلعب دور الحاجز الأمني بينها وبين الفصائل المتطرفة.

ومع ذلك، فإن الطائفة الدرزية في سوريا ترفض أي تدخل خارجي، وخاصة من إسرائيل، وتُصر على أن علاقتها بإسرائيل يجب أن تظل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، لا في إطار التعاون الأمني أو السياسي.

إسرائيل دوماً ما تستغل ورقة الدروز بحجة حماية أمنها القومي، وضح ذلك؟

من المعروف أن إسرائيل حاولت منذ عقود توظيف ورقة الدروز في الجولان المحتل، واعتبارهم «جزءاً من نسيجها الوطني»، رغم الرفض القاطع من دروز الجولان الذين يتمسكون بهويتهم العربية والسورية.

وفي السياق السوري الأوسع، تحاول إسرائيل اليوم لعب الورقة نفسها في الجنوب، عبر الترويج لحماية الدروز من «الفصائل الإسلامية المتطرفة»، وتسويق نفسها كحامية للأقليات، في محاولة لإضفاء شرعية على تدخلاتها العسكرية في سوريا، خاصة في المناطق القريبة من الجولان.

لكن الدروز في السويداء وريف دمشق، وعلى اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية، يرفضون هذا الخطاب، ويؤكدون أن أمنهم لا يُبنى على علاقات مشبوهة مع الاحتلال، بل على العدالة والديمقراطية والاعتراف بهم كمكون سوري أصيل له حقوقه الكاملة في أي دستور قادم.

ختاماً، هل من المتوقع أن نرى في الفترة المقبلة استعانة من الطائفة الدرزية بقوى خارجية؟

الطائفة الدرزية، كما أشرت سابقًا، لا تميل إلى العلاقات الخارجية، وخصوصاً مع الدول ذات التاريخ الاستعماري أو الأطماع في سوريا. لكنها في المقابل، تجد نفسها أمام واقع أمني صعب، وتهديد حقيقي من قبل بعض الفصائل المتطرفة داخل الجيش السوري الجديد.

إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق واضح يضمن حقوق الطائفة، ويعترف بإدارتها الذاتية ضمن الدولة السورية، فإن احتمالية اللجوء إلى الحماية الخارجية قد تزداد، ليس من باب التحالف، بل من باب طلب الضمانات بعدم ارتكاب مجازر بحق أبناء الطائفة، كما حدث في بعض المحافظات السورية الأخرى.

الاتفاق الذي جرى بين فصيل «رجال الكرامة» والجيش السوري الجديد في آذار ٢٠٢٥، والذي نص على احترام خصوصية السويداء، ومنع دخول قوات عسكرية غير محلية إلى المحافظة، لا يزال هشاً، ويمكن أن ينهار في أي لحظة، خصوصاً مع غياب الثقة، ووجود حوادث متكررة لخرق بنوده.

وهذا ما يفرض على الجميع، وخاصة السلطة، أن تتجه فوراً إلى حوار وطني شامل، لا يُقصي أحداً، ويعترف بحقوق كل المكونات في تقرير مصيرها ضمن دولة موحدة، تعددية، ديمقراطية، تحفظ كرامة السوريين جميعاً دون استثناء.

كونفرانس الرئاسة المشتركة... نموذج ناجح قابل للتطبيق في عموم سوريا

عقدت في مدينة الرقة كونفرانس الرئاسة المشتركة تحت شعار «من التنوع تنبثق قوتنا ومن التشاركية تُبنى إرادتنا»، بتنظيم من تجمّع نساء زنوبيا، وذلك في صالة مشوار الواقعة على الطريق الغربي للمدينة. وشهد الكونفرانس حضوراً واسعاً للرئاسات المشتركة من المجالس والمؤسسات في مقاطعات الرقة، الطبقة، ودير الزور، إضافة إلى مشاركة فاعلة من عضوات تجمع نساء زنوبيا، حزب سوريا المستقبل، حزب الاتحاد الديمقراطي، هيئة المرأة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، قوى الأمن الداخلي، مجلس المرأة السورية، وممثلين وممثلات عن مؤتمر الإسلام الديمقراطي وكونفدرالية المجتمع الديمقراطي لشمال وشرق سوريا.

افتُتحت أعمال الكونفرانس بالكلمات الرسمية، حيث ألقت خود العيسى، الناطقة باسم تجمّع نساء زنوبيا، كلمة افتتاحية أكدت فيها أن «نظام الرئاسة المشتركة هو مؤسسة تمثّل تطلعات الشعب السوري، وتُعد نموذجاً فعّالاً لبناء مؤسسات ديمقراطية قائمة على الشراكة والتوازن بين الجنسين».

وفي كلمة أخرى، تطرقت فوزة يوسف، عضوة الهيئة الرئاسية في حزب الاتحاد الديمقراطي، إلى السياق السياسي الراهن، مشددة على أن «سلطة دمشق ما زالت تفتقر إلى الديمقراطية ولا تمثل تطلعات المجتمع السوري»، ودعت إلى ضرورة بناء نظام ديمقراطي يضمن الحرية والكرامة لكل السوريين. كما أشارت إلى أن الدستور المركزي والعقلية الإقصائية هما ما أوصل البلاد إلى هذا الوضع المأساوي، مؤكدة أن الثورة الحقيقية تكمن في التحول الديمقراطي وبناء دولة تعددية حقيقية.

وتابعت يوسف: «لا يمكن الحديث عن ديمقراطية دون تمثيل حقيقي وفاعل للمرأة في كافة مفاصل الحياة السياسية والمجتمعية. نظام الرئاسة المشتركة يمثل خطوة رائدة نحو هذا الهدف، ويجب حمايته من محاولات التشويه أو تفريغه من مضمونه».

ثم قُرئت تقييمات القائد عبد الله أوجلان لنظام الرئاسة المشتركة من قبل زليخة عبدي، الرئيسة المشتركة لهيئة التربية والتعليم في الرقة، التي أكدت التزام الإدارة الذاتية بهذه الرؤية التحررية التي تسعى إلى تجذير مفاهيم الحرية والمساواة داخل هياكل الإدارة والمجتمع. وقالت عبدي: «نظام الرئاسة المشتركة لا يقتصر على توزيع المناصب بين الرجل والمرأة، بل هو فلسفة حياة ومنهج إدارة شامل يسعى إلى إحداث تغيير جذري في الذهنيات، ويواجه الذهنية الذكورية السلطوية، ويؤسس لإدارة تشاركية متوازنة».

من جانبه، تحدث إبراهيم العويس، الرئيس المشترك لمؤتمر الإسلام الديمقراطي، قائلاً: «يجب أن يساعد الرجل المرأة في تحررها من التعصب، وعلى الجميع احترام دور المرأة وحقوقها في كل المجالات».

أما جيهان خضرو، رئيسة مكتب المرأة في مجلس سوريا الديمقراطية، فقد دعت إلى «تعزيز المشاركة النسوية حتى في القوى العسكرية، لضمان تمثيل المرأة في كل مفاصل الحياة، خاصةً في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه مشروع الإدارة الذاتية»، مشيرة إلى محاولات بعض الأطراف ضرب مشروع الإدارة الذاتية ونظام الرئاسة المشتركة، والتأكيد على أن الاعتراف الدولي بهذه المشاريع ضروري لاستقرار المنطقة.

وأكدت أن هذا النظام هو «نموذج ديمقراطي يعكس روح الشراكة الحقيقية، ويجب أن يكون الرؤساء المشتركون قدوة في المسؤولية والالتزام والمساواة، كما عليهم العمل على بناء مؤسسات لا تُقصي أحداً وتعكس تطلعات المجتمع نحو التحرر والتنمية». كما شددت عبدي على ضرورة التصدي لمحاولات تحويل النظام إلى شكلية، ولفتت إلى أهمية رفع الوعي السياسي وتكثيف برامج التعليم لضمان استمرارية هذا النهج التحرري.

في السياق ذاته، تم تقديم عرض سنفزيوني مصوّر تناول أبرز النجاحات التي حققها نظام الرئاسة المشتركة في شمال وشرق سوريا، إضافة إلى ومضة عن حياة الشهيدة كرم الحمد، التي كانت ناشطة في صفوف مجلس تجمع نساء زنوبيا، وتم تسليط الضوء على جهودها في تمكين المرأة والمشاركة في بناء المجتمع.

ثم فُتح باب النقاش أمام المشاركين والمشاركات، حيث أكدت ماجدة الحسين، الرئيسة المشتركة للمجلس العام في مقاطعة الطبقة، على «النجاحات التي حققها هذا النظام على الأرض»، معتبرة أن «الفضل في ترسيخه يعود إلى فكر القائد عبد الله أوجلان، الذي وضع أسس العدالة والمساواة والاعتراف بجميع مكونات المجتمع».

واختُتمت الجلسات الأولى من الكونفرانس بأشعار أُلقيت من قبل فاطمة الشامي من دير الزور، وأحمد البورسان من الرقة، عبّر فيها كل منهما عن الدور البارز للمرأة في مقاومة الظلم، وإسهامها في إحياء التراث وتطوير المجتمع.

وأعلن المنظمون في ختام المؤتمر أن مؤتمرات مشابهة ستُعقد خلال الفترة المقبلة في كل من حلب، والحسكة في خطوة تهدف إلى توسيع النقاشات وتوحيد الرؤى لتعميم هذه التجربة على كامل الجغرافية السورية، وتجاوز التحديات التي قد تواجهها على المستوى التنظيمي والمجتمعي والسياسي.

«الأم نومة».. عندما تُصبح الأم مدرسةً في الصبر والنجاة

قد لا تختلف قصة الأم نومة عن كثير من قصص النساء السوريات المناضلات اللاتي يواجهنّ الظروف الحياتية والمعيشية الصعبة التي يعيشها ملايين السوريين والسوريات في ظل ما خلفته الأزمة السورية من كوارث على كافة الأصعدة وأبرزها تحدي «تدبر المعيشة اليومية».

يشكل تدبير احتياجات الأسرة تحدي كبير بالنسبة للمعيلين مع قلة فرص العمل المتاحة، ومحدودية الأجرة اليومية أو مقابل العمل حيث تضطر ملايين السوريات الى العمل ومساندة الرجل في أعالة اسرهنّ في أعمالٍ بعضها صعب وأخر في ظروف لا بأس بها.

وعلى مدار أكثر من عقد على الأزمة السورية توجهت الاف الأسر الى ترك مصادر دخولها الأساسية في قطاعات الزراعة أو تربية المواشي أو التجارة.. وغيرها، فيما واجهت أسر أخرى وطأتها ونتائجها المدمرة حيث وصل الحال ببعض

الأسر بيع ممتلكاتها كاملة لسداد ديون متراكمة تبعها مشاكل اجتماعية وصلت الى بروز ظواهر اجتماعية مرعية كالانتحار او ادمان المخدرات... الخ.

تعد الأم نومة الحمادي (العقد الخامس من العمر) وهي تقطن قرية في ريف عين عيسى الغربي مثالاً جيداً عن نضال المرأة وكفاحها الدؤوب للحفاظ على أسرتها حيث تمثل نموذجاً يحتذى به لأمرة بدأت من الصفر لتكون عائلة صالحة لتوجيه اسرتها بأن تكون اسرة ايجابية تساهم في تطور مجتمعها.

تتألف عائلة «نومة» من خمسة أفراد هم ابتنان والأب والابن تمكنوا خلال فترة الأزمة من تكوين أنفسهم، والتأسيس لبيت جديد بعد أن حرموا من بيتهم وأرضهم في إحدى القرى المحتلة لكونه يقع في منطقة التماس بالقرب من الأوتوستراد الدولي m٤، ولازالوا كذلك يتابعون حياتهم، ويعشونها بحلوها ومرها، ويشكلون نموذجاً لآلاف الأسر التي جمعتها الظروف المتشابهة.

وتقول بهذا الصدد: «جملة التجارب الحياتية العصيبة علمتنا أن نتحلى بقدر كبير من الصبر لمواجهة تحديات الحياة حيث أننا من اسرة ريفية تعمل بالزراعة في المقام الأول، وكنا نعول على ما تجود بها حقولنا الزراعية من غلال في إعالة اسرنا، وبعد أن هجرنا لأكثر من مرة من قريتنا تعلمنا التكيف مع الواقع الصعب الذي فرض علينا من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة في المناطق التي كنا نلجأ إليها حيث أدأب في كل عام على زراعة الخضروات الصيفية، والشتوية وهو اسلوب قديم لتوفير الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الشراء.

واردفت: «الأهم في مسألة التكيف هو توفير الموارد وتقليل المصاريف، وما حل بنا في الأزمة السورية لأكثر من عقد من الزمان علمنا هذا الأمر، ومن المعروف بأن دخل العائلة في مناطقنا قد لا يتعدى ١٠٠ دولار شهرياً في فترات محددة، وقد لا يتوفر في أخرى، لذلك مبدأ التكيف وتحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة مسألة في غاية الأهمية، وهي قاعدة ثابتة ضمنت لنا الاستمرارية ومواجهة الصعاب».

وعن دور المرأة في دعم اسرتها تقول الأم نومة: «لا شك بأن المرأة في البيت تمثل الأساس في توفير الموارد، وقد تقود البيت الى الانهيار التام، فإذا عرفت كيف تدير بيتها وفرت المال الكافي للاستمرار طيلة شهر وسنة وسنوات عدة، وإذ كان العكس كان هنالك صعوبة في التكيف، وستبرز مشاكل اجتماعية تؤدي الى نتائج لا تحمد عقابها.

وحول ما تمتهنه من عمل تؤكد بأنها تجيد العمل في الزراعة في المقام الأول، وتعمل على تعلم الخياطة أيضاً، الى جانب أنها تعمل في مؤسسات مجلس مدينة عين عيسى، وبعد انتهاء عملها تعود الى منزلها لممارسة أعمال البيت، والاعتناء بخضرواتها الصيفية.

وختمت بالقول: «اوجه رسالة الى كافة النساء بعدم الاستسلام للظروف برغم صعوبتها إلا أن المرأة القوية تستطيع أن تخلق حياة جديدة في كل مكان وزمان وضرف، وتأمل أن يكون مستقبل وطنها زاهر ومشرق بعد تخطي كل هذه المعاناة والمآسي من قبل أبناء وطنها».

نساء سوريا بين الأمل والقلق.. واقع متقلب وتعهدات تنتظر التفعيل

رغم الوعود التي أطلقتها سلطة دمشق منذ سقوط الأسد؛ بشأن حماية حقوق المرأة وتعزيز حضورها في الحياة العامة، لا تزال الكثير من النساء السوريات يتأرجحن بين الأمل والقلق، وسط مشهد انتقالي ضبابي، تتداخل فيه الشعارات بالتحديات الواقعية.

في وقت تُعلن فيه الحكومة نيتها تمكين المرأة وضمان حقوقها في مختلف المجالات، تظهر على الأرض مؤشرات متباينة. فالتصريحات الرسمية تؤكد على المساواة والمشاركة السياسية، بينما تعكس بعض الممارسات اليومية نهجًا تقليديًا يهدد هذه المكتسبات ويقيد هامش المشاركة.

ناشطات في الشأن النسوي أكدن أن القلق المتزايد لدى النساء ليس مجرّد شعور عابر، بل نابع من واقع ملموس، خاصة في ظل التغييرات السياسية العميقة التي تمر بها البلاد. وأشرن إلى أن المرحلة الانتقالية تتطلب إرادة سياسية واضحة لضمان شمولية الحقوق، ووقف الاكتفاء بإشراك النساء كـ «زينة رمزية».

واعتبرت بعض الأصوات النسوية أن تعيين ميساء صابرين حاكمة لمصرف سوريا المركزي خطوة لافتة، لكنها غير كافية في ظل غياب العنصر النسائي عن التشكيلة الوزارية الجديدة، وهو ما وصفته بـ "تراجع في التمثيل النوعي" لا ينسجم مع حجم تضحيات النساء خلال السنوات الماضية.

انتهاكات فردية... أم ممارسات متجذّرة؟

وفيما يتعلق بحوادث متفرقة جرت في بعض المناطق، تتضمن فرض أنماط معينة من اللباس على النساء، وصفتها شخصيات نسوية بـ»الانتهاكات الفردية»، وأكدت أن السلطات سارعت إلى احتوائها. غير أنهن حذرن من أن هذه الممارسات تعكس وجود بيئة غير مؤهلة بعد لتقبّل المساواة التامة، داعيات إلى إصلاح عميق وشامل في السياسات المحلية يضمن احترام حقوق المرأة بشكل ممنهج.

ناشطات حقوقيات أكدن أن النساء السوريات لسن وافدات جديدات على الحياة العامة، بل كنّ وما زلن في طليعة الكفاح الاجتماعي والسياسي من أجل الحرية والكرامة. وأشارت إلى أن «المرأة ليست مجرد مكون هامشي، بل عنصر جوهري في إعادة بناء سوريا الحديثة»، مشددة على أهمية إشراك النساء النسويات الفاعلات، لا الاقتصار على أسماء تجميلية في واجهة المشهد السياسي.

ورغم التحديات، تبقى مساحات الأمل مفتوحة أن النساء اليوم يصنعن الفرق، ويكتبن التاريخ، ولن يقبلن بعد الآن أن يكنّ مجرد قارئات له. «نحن نؤمن أن المستقبل لن يُبنى دون المرأة، ونأمل أن ترتقي الإدارة الجديدة إلى مستوى تطلعات النساء السوريات».

المشهد النسوي في سوريا اليوم يقف عند مفترق طرق. ما بين خطوات أولى نحو التغيير وتحديات حقيقية على الأرض، تبقى حقوق المرأة رهينة لمدى التزام الدولة فعليًا بتعهداتها، وقدرتها على إحداث تحول عميق في بنية التفكير والتمثيل داخل المؤسسات الرسمية.

قلعة المضيق السورية.. أيقونة التاريخ وعراقة الزمن

تمتلك سوريا التي تعد أحد أبرز بلاد الشام العشرات من القلاع والمواقع الأثرية التاريخية التي تعود لعصور خلت، لتصبح الحضارات المتعاقبة والآثار الباقية إلى يومنا هذا شاهداً على تاريخها القديم وجذورها الممتدة إلى حقب تاريخية تعود إلى قبل الميلاد وحتى عصرنا الحالي.

فسوريا الواقعة في غرب القارة الآسيوية تصنف كأحد المناطق الخصبة، فيما تحدها من الجنوب المملكة الأردنية الهاشمية، ومن الشرق الجمهورية العربية العراقية، ومن الشمال الجمهورية التركية، أما من الغرب فتحدها فلسطين ولبنان. وتنبع أهميتها من موقعها الجغرافي الاستراتيجي وامتلاكها لآثار تشمل غالبية الحضارات البشرية كـ "الصليبيّة، والأيوبيّة، والمملوكيّة، والأسبارتية، والعثمانية" حيث تتميّز هذه الآثار ببناء معماري مذهل.

عند الحديث عن قلعة "المضيق" الواقعة على تل مرتفع في الجهة الشرقية من سهل الغاب في ريف حماة الشمالي الغربي في سهل الغاب الذي يمر منه نهر العاصي بالقرب من مدينة أفاميا الأثرية وهي تابعة إداريا إلى محافظة حماة في سوريا، كما لا تزال عامرة بالسكان حتى يومنا هذا وقامت بجانبها بلدة تحمل الاسم نفسه، نقف أمام معلم تاريخي أثري تمتد جذوره إلى آلاف السنوات هي "قلعة المضيق" وسميت هكذا لأنها تطل على مضيق يقع بين التل الذي بنيت عليه وجبل شحشبو الذي يقابله.

ودلت المسوحات الأثرية والتنقيبات التي جرت في قلعة المضيق وبعد دراسة الطبقات والسويات الأثرية بأنها تعود إلى الألف الخامس قبل الميلاد، إذ كانت عبارة عن قرية صغيرة تدعى "فرنكة".

لمحة تاريخية

يقول مدير الآثار في محافظة إدلب شمالي سوريا أيمن النابو: "في الفترة اليونانية، وفي عهد اسكندر المقدوني استخدم الأخير قلعة المضيق، لتكون قاعدة حربية لجنوده، حيث وضع فيها أكثر من ٣٠٠ فيل و٥٠٠ حصان بسبب كثرة الحقول الخصبة حولها حسب العديد من المصادر والمراجع، قبل أن يستمر في الفتوحات نحو بلاد فارس".

ثم أخذت اسمها "أفاميا" بعد وفاة المقدوني، وتقاسم تركته من قبل الحاكم الجديد وبقية القيادات، فكانت القلعة من نصيب سلوقس نيكاتور، وسميت بعدها باسم زوجة الحاكم "أباميا".

بعد ذلك انتقلت دفة السيطرة على قلعة المضيق إلى الرومان عام٦٤ ق.م ثم البيزنطيين، ثم فتحها العرب المسلمون عام ٦٣٨ ميلادي، حيث اهتموا بتشييد الحصون وتدشينها مع الثغور، ليقوم بعدها نور الدين الزنكي بترميم القلعة بعد تعرضها لزلزال قوي مع تدعيم الأسوار العباسية. واستمرت أهمية القلعة حتى الفترة العثمانية، ولكنها بدأت تدريجيا تفقد زخمها العسكري الذي عايشته سابقا، ولكن رغم ذلك لم ينقطع عنها الاستيطان السكاني حتى يومنا هذا، كما مر حكم القلعة على الأيوبيين والمماليك من بعدهم.

متحف مذهل

نلاحظ معاصرة قلعة المضيق لحقب تاريخية عديدة مرت على مواقع أفاميا الأثرية التي تحتوي متحفاً خاصاً غنياً باللوحات الفسيفسائية، إذ كان يحتفظ فيه باللوحات المكتشفة حديثاً وهو عبارة عن خان عثماني يعود إلى عهد السلطان سليمان القانوني في أواسط القرن السادس عشر الميلادي، حيث كانت مهمته استقبال الحجاج على طريق الحج، بالإضافة إلى الوظيفة التجارية والتبادل.

كما أن المتحف يحتوي على لوحات فسيفسائية بالغة الجمال كلوحة الفيلسوف اليوناني سقراط، وأخرى تعود لحوريات البحر في مسابقة للجمال تحت نظر إله البحر.

حتى عام ٢٠١١ كانت أفاميا حسب مدير آثار محافظة إدلب أيمن النابو، من أجمل المواقع الأثرية في الشرق الأوسط عموماً وفي سوريا على وجه التحديد، وكانت تزمها المجموعات السياحية من كافة دول العالم، وما زالت تظهر فيها آثار المسرح والشارع المستقيم، علاوة على المتحف الذي يحوي لوحات فسيفسائية نادرة جداً.

البنية العامة

يحيط بالقلعة، وفق العديد من المصادر، سور مرتفع مضلع وله أبراج مربعة الشكل كما كان حولها خندق تملؤه مياه نهر العاصي عندما تتعرض القلعة للهجوم.

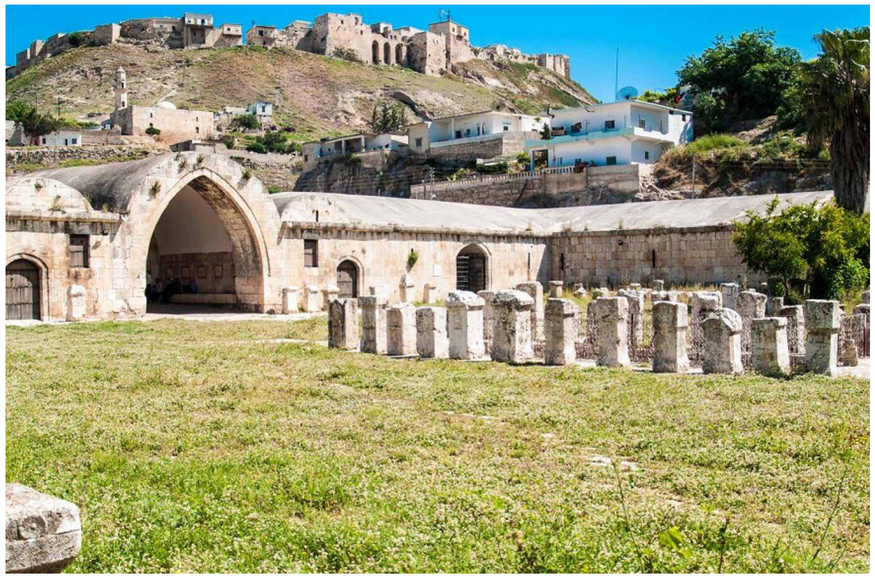

يظهر على باب القلعة المقتطر اسم الملك الناصر يوسف حفيد الملك الظاهر غازي وتاريخ ٦٥٤هـ. كما أن الأبراج تحمل اسم الملك الظاهر غازي بن السلطان صلاح الدين الأيوبي وعليها تاريخ ٦٠٢هـ.

وفي عهد السلطان سليمان القانوني الأول تم بناء مسجد، ومدرسة وخان، الذي هو الآن عبارة عن متحف أفاميا للفسيفساء، ويتبع للمديرية العامة للآثار والمتاحف التي تنظم رحلات دورية للموقع الأثري والمتحف، والجدير بالذكر أن مدينة أفاميا تحتوي على مسرح، يعتبر من أكبر المسارح الرومانية الموجود في سوريا.

المدخل: يقع في الجهة الجنوبية، بين برجي حماية، ويقود إلى بوابة ذات طراز عربي أيوبي في غاية الجمال، توصل إلى داخل القلعة عبر ممر ذي سقف معقود مبني من الحجر المنحوت.

الأسوار: تحيط بقمة المرتفع، ويبلغ قطرها الوسطي حوالي ٣٠٠ متر، ما يعطي القلعة شكلاً صليبياً واسعاً من الغرب وضيقاً من الشرق، وهي مبنية من الحجر الكلسي المنحوت والضخم، وتتداخل الأسوار مع الأبراج بقوة وتترابط فيما بينها، وللقلعة تسعة عشر برجا تتميز بضخامتها وقوة تحصيناتها، إلا أن أبراج الجهة الغربية، أقل عددا وأصغر حجما حيث أن مرامي السهام المنتشرة على الأسوار تؤمن الحماية الكاملة من هذه الجهة عبر المنحدر. أما سفوح التل، فهي شديدة الانحدار ومزودة بتصفيح حجري لتوفير الحماية المطلوبة للقلعة.

تم الاعتماد في بناء الأسوار على الحجر الكلسي المشغول والضخم، حيث تصل هذه الأسوار بين الأبراج وتتداخل معها بشكل قوي ومتين، ومع مرور الزمن فقد زال جزءٌ من هذه الأسوار، نتيجة لتعديات السكان في الفترات اللاحقة، على القلعة، ونتيجة للانهيارات الناتجة عن الإهمال والعوامل الجوية.

الأقبية: تحوي القلعة من الداخل عددا من الأقبية القديمة الأيوبية والعثمانية، وقد قامت مديرية الآثار مؤخرا باستملاك أبنية الأهالي الحديثة داخل القلعة تمهيدا لإنجاز أعمال الترميم والتأهيل في واحد من المعالم التاريخية والسياحية الهامة في سوريا.

التاريخ الحديث

انضم سكان قلعة المضيق إلى الحراك الشعبي في سوريا المطالب بإسقاط النظام في ربيع عام ٢٠١١ حيث رد جيش النظام المخلوع بحملات أمنية ومداهمات. وهنا يذكر المصدر المسؤول، أن رئيس فرع الأمن العسكري في المنطقة فاوض سكان قلعة المضيق والمناطق المجاورة لها، طالباً منهم التوقف عن المظاهرات الشعبية مقابل اعطائهم فسحة في **التنقيب والبحث في المواقع الأثرية!**

بعد ذلك، بدأت أعمال التخريب العشوائية ضد أحد أقدم المواقع التاريخية في المنطقة، التي كان سببها النظام السوري بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة وفق النابو، وتمركزت قواته في أعلى مواقعها، وقام بنصب حاجز يدعى "حاجز الآثار".

لكنه لم يتدخل يوماً في منع عمليات التنقيب العشوائية على الآثار ذات القيمة الباهظة تاريخيا، وإنما كان يتعامل مع هؤلاء اللصوص ويؤمن لهم الحماية، مقابل الحصول على جزء من الغنائم الأثرية.

وشجع النظام السوري الباند على الحفريات ودعم اللصوص والباحثين عن الآثار، من خلال إرسال تجار لتدعيم هذه الأعمال لتشويه الثورة الشعبية، وعلى أرض الواقع كانت الدلالات معاكسة تماماً، بل عندما نشر جنوده في المواقع الأثرية، فهو كان قد اخترق القوانين الدولية التي وقعت عليها سوريا بشأن زج الجيش في المواقع ذات الأصول التاريخية والأثرية الهامة.

تخريب ومحاولات لحماية القلعة

بعد الحالة العامة من عمليات التخريب التي نشرها النظام السوري في المجتمع المحلي بعد الثورة السورية، لم ينج متر واحد من قلعة المضيق الأثرية من أعمال التنقيب والتخريب.

أما فيما يخص المتحف الأثري فيها، فقد نجحت المعارضة السورية-وفق مدير آثار محافظة إدلب – في الحفاظ عليه من خلال منع قوات النظام من دخول القلعة، ثم استطاعت المجموعات الفنية المعنية من الدخول إليها بالتعاون مع المجلس المحلي القائم فيها، وإجراء وتنفيذ مشروع من أجل حماية اللوحات الفسيفسائية فيه خلال عام ٢٠١٦ وترميم الأماكن التي تعرضت لقصف النظام، وتجهيزها بأكياس لمنع تعرضها للدمار حال تعرضها لأعمال عسكرية.

ثم بقيت قلعة المضيق في حالة أمان حتى عام ٢٠١٩ حيث تمت المحافظة على كافة مقتنياته ما عدا قطعة واحدة، دارت الشبهات حول أحد الموظفين بإخراجها من المتحف.

حرب جديدة

قبل أيام دخلت قوات النظام السوري بدعم من الجيش الروسي المساند للأسد إلى قلعة المضيق وسط سوريا، فيما انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي العديد من الصور تبين دخول تلك القوات، علماً أنه قبل دخول جيش النظام إلى القلعة، كانت المواقع المذكورة محمية من التخريب، ثم يتوجب علينا الانتظار ليرها لتبيان ما نتج عن تدخل النظام عسكرياً.

كما ظهر عميد النظام المخلوع سهيل الحسن داخل قلعة المضيق، ليلقي كلمة مصورة، ويوجه رسائل الشكر والامتنان للجيش الروسي الذي ساعدهم في دخول القلعة، وتحييد المعارضة السورية عنها.

مسار للتهجير

أهالي العديد من المدن والبلدات السورية كـ "داريا، والمعضمية، وقدسيا، والهامة، والتل، وخان الشيح وزاكية" مرّوا من منطقة قلعة المضيق إحدى خواصر منطقة الغاب، بدءا من تهجير أهالي مدينة داريا في آب ٢٠١٦ وصولاً لآخر دفعة من مقاتلي ومدنيي مدينة التل في ريف دمشق.

وحوّل النظام السوري وفق موقع "عنب بلدي" في عمليات التهجير التي اتبعها في الأشهر الأخيرة من العام الماضي ٢٠١٦ بلدة قلعة المضيق إلى مركز فاصل لتجميع المهجرين قبيل دخولهم مدينة إدلب وريفها.

وجاء الاعتماد على هذه البلدة في عمليات التهجير وإخلاء المناطق بعد أشهر قليلة من إعلان النظام فتح طريق السقيلبية الفلعة في آذار ٢٠١٦ بعدما قطع آنذاك جراء الاشتباكات التي دارت في المنطقة.

كما اعتمدت الأمم المتحدة والهلال الأحمر الطريق الواصل إلى البلدة، لإدخال المساعدات الإنسانية ونقل الجرحى والأسرى، من وإلى المنطقة.

عملية دخول المهجرين إلى البلدة تتم وفق المصدر، عبر المعبر الجنوبي للقلعة الأثرية التي تسيطر عليها قوات الأسد، ليتم بعدها إيصالهم للجزء الشمالي منها الذي يخضع لسيطرة الفصائل العسكرية المعارضة.

فضلاً عن اعتبار قلعة المضيق معبراً تجارياً، فقد اعتمدت كمعبر بشري للمهجّرين من محيط العاصمة دمشق، وكذلك اعتمدتها المنظمات الدولية كنقطة عبور للقوافل الإنسانية التي تحمل المواد الغذائية والطبية، وتنقل الجرحى. كذلك هي نقطة لتهريب المطلوبين للنظام القادمين من مناطق سيطرته، إذ يتولى عناصر "الدفاع الوطني" نقل المطلوبين وإيصالهم إلى آخر حاجز للنظام بالقرب من البلدة، مقابل مبالغ تصل حتى ١٦٠٠ دولار، ومنها إلى المناطق المحررة.

ويمكننا في الختام القول: سوريا التي دخلت حرباً طاحنةً طيلة السنوات الماضية، أكلت فيها النيران والخلافات كل معالم الحياة البشرية انتهاء بالتاريخ الأثري العظيم في العشرات من مواقعها التاريخية، إذ لم ينج الإنسان السوري من تداعيات الاقتتال والتسلط على السلطة والبنيان وفرض الحكم بالقوة، فيما يبقى حكم تلك المواقع الشاهدة على أصالة التاريخ السوري تحت ظلال الأقوى عسكرياً، ويبقى مستقبلها مرهونا بما ستؤول إليه الأوضاع السياسية في نهاية المطاف.

معرض «معتقلون ومغيبون» في المتحف الوطني بدمشق.. الفن كوثيقة للذاكرة والعدالة

في لحظة استثنائية من التلاقي بين الفن والوجدان، استقبل المتحف الوطني بدمشق معرضًا فنيًا فريدًا من نوعه بعنوان «معتقلون ومغيبون»، تنظمه منصة ذاكرة إبداعية للثورة السورية، برعاية وزارة الثقافة السورية والمديرية العامة للآثار والمتاحف، ويستمر حتى السادس من حزيران الجاري.

بين جدران المتحف... ذاكرة لا تُنسى

في سابقة ثقافية جريئة، يتحول المتحف الوطني من حارس للآثار إلى راوي للذاكرة المعاصرة، حاملاً عبر عشرة فصول فنية توثيقية، أربعة عشر عامًا من الألم السوري، حيث تسرد الأعمال مراحل الاعتقال والإخفاء القسري منذ عام ٢٠١١ وحتى اليوم، عبر لوحات ورسومات وأعمال تركيبية تسجل محطات الثورة السورية، من لحظة انفجارها إلى رمزية سقوط النظام.

أشارت الفنانة سناء اليازجي، مديرة المنصة المنظمة، إلى أن هذا المشروع التوثيقي هو أحد أشكال المقاومة السلمية، وأداة لحفظ الذاكرة في وجه سياسة المحو. وأضافت: «النظام القمعي لم يكتفِ بسجن الأجساد، بل سعى لإخراس الفن والتعبير الحر، وهذا المعرض هو صرخة في وجه الصمت المفروض».

افتتح وزير الثقافة محمد ياسين صالح المعرض مؤكداً أن: «لا بناء لثقافة وطنية حقيقية دون الاعتراف بالغياب القسري، ولا كرامة دون عدالة. نحن نمنح المغيبين حقهم في أن يُعرفوا ويُذكروا»، في إشارة إلى التزام رسمي بتوثيق معاناة المعتقلين في المشهد الثقافي العام.

كما أكدت د. ريما خوام، أمينة المتحف الوطني، أن المعرض يُعد تحولًا نوعيًا في رسالة المتحف: «اليوم، نمنح لضحايا الحاضر مكانهم في سجل التاريخ، وللذاكرة الجمعية مساحتها في الحفظ والاحترام».

دعم دولي وتجارب موازية

عبّر ممثل مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، السيد حسام براقي، عن دعمهم الكامل لهذا المشروع الذي وصفه بـ «الفعل السياسي الجمالي الذي يطرح سؤال العدالة بلا مواربة، ويدعو إلى التغيير عبر الوعي والسرد والتوثيق».

في ريف حلب الشمالي، احتضنت مدينة الباب معرضًا بعنوان «نبض السجون»، شاركت فيه ١٢ فنانة سورية بـ٧٢ لوحة تناولت تجارب المعتقلين. وأشارت الفنانة صالحة طه إلى أن مشاركتها كانت «دعمًا لعائلات الأسرى، ونقلًا لأحلام المعتقلين وأصواتهم إلى العلن».

أما في مدينة حماة، فقد رصد معرض «رحلة انتصار» التسلسل الزمني للثورة السورية منذ بداياتها السلمية وحتى ما اعتُبر «تحررًا رمزيًا»، عبر أعمال فنية تزخر بالمظاهرات والقمع والمعتقلات، ووثق لحظات الأمل والانكسار بألوان مشبعة بالرمزية.

صدى دولي لمعارض الاعتقال والفن

وفي الخارج، شهدت مدينة برن السويسرية افتتاح معرض «لا يمكن إغلاق الطريق أمام الفن»، الذي عرض أعمالًا فنية لمعتقلين سياسيين في تركيا وكردستان، حملت رسائل يومية ومجسمات فنية صنعها السجناء بأدوات بدائية، محولة الزنازين إلى ورش مقاومة صامتة.

وفي نيويورك عام ٢٠١٧، أضاء معرض مخصص لسجناء غوانتانامو الضوء على معاناتهم عبر ٣٦ عملًا فنيًا، أبرزها مجسم لسفينة ابتكرها السجين معاذ العلوي من أدوات بدائية في الزنزانة.

ما بين جدران المتحف الوطني، وبين لوحات المعتقلين من الباب إلى نيويورك، تؤكد هذه المعارض أن الفن ليس ترفًا، بل وثيقة شعب وأداة كفاح. معرض «معتقلون ومغيبون» ليس فقط حدثًا فنيًا، بل أرشيفًا حيًا لذاكرة السوريين، يحفظ أوجاعهم وأحلامهم، وبعيد الاعتبار لضحايا غُيبوا عن المشهد، لكنهم لم يُمحوا من الوجدان.

متحف حلب الوطني.. كنز أثري طوته الحرب وينتظر العودة إلى الحياة

حلب/ خالد الحسين

في قلب مدينة حلب، إحدى أقدم المدن المأهولة في العالم، يقف متحف حلب الوطني كشاهد على ذاكرة حضارية ضاربة في عمق التاريخ، حاملاً بين جدرانه آلاف القطع الأثرية التي توثق تعاقب الحضارات على شمال سوريا منذ آلاف السنين. افتُتح المتحف عام ١٩٣١، ليصبح أحد أبرز المعالم الثقافية والأثرية في البلاد، جامعاً بين أروقته مقتنيات تعود لعصور متعددة، بدءاً من عصور ما قبل التاريخ، وصولاً إلى الحقبة الإسلامية والعثمانية.

وقد احتوى المتحف على كنوز نادرة، من بينها تماثيل حجرية من تل حلف، وألواح طينية بالخط المسماري من مملكة إيبلا، وفسيفساء رومانية، وأدوات جنائزية، ومجوهرات، ومكتشفات معمارية ذات قيمة علمية استثنائية. ومع ذلك، لم يسلم هذا المعلم التاريخي من تبعات النزاع المسلح الذي اندلع في سوريا منذ عام ٢٠١١.

مع اتساع رقعة القتال في حلب، تعرض المتحف لأضرار مادية جسيمة، ما أدى إلى توقفه عن استقبال الزوار، بينما سارعت مديرية الآثار والمتاحف إلى نقل غالبية مقتنياته إلى أماكن أكثر أماناً. ورغم هذه الإجراءات، فُقدت مئات القطع الأثرية، التي ظهرت لاحقاً في مزادات دولية أو ضمن مجموعات خاصة في الخارج، لتكشف عن حجم الضرر الذي لحق بالإرث الثقافي السوري. وانتشرت صور هذه القطع، التي كانت تُعرض داخل المتحف، على الإنترنت مرفقة بعروض بيع غير قانونية، مثيرة موجة استياء واسعة.

في محاولة لإنقاذ ما تبقى، أطلقت منظمات محلية ودولية عدة حملات لإعادة تأهيل المتحف والحفاظ على آثاره، من بينها منظمة «التراث للجميع» التي بدأت مؤخراً مشاريع توثيق رقمي للقطع المسروقة، بالتعاون مع مؤسسات دولية مختصة.

ورغم هذه المبادرات، لا تزال جهود الترميم تواجه تحديات كبيرة في ظل غياب الدعم الرسمي، وضعف الميزانية، وغياب خطة وطنية شاملة لحماية التراث.

يعاني المتحف من إغلاق تام منذ أكثر من عقد، دون أي إعلان رسمي عن موعد لإعادة افتتاحه أو خطة لإعادة تأهيل كوادره الفنية والعلمية. وتشير الوقائع إلى أن العديد من المتخصصين في علم الآثار تم نقلهم إلى وظائف لا علاقة لها بتخصصهم، ما زاد من تعثر جهود الإنقاذ.

ويؤكد خبراء في التراث أن إعادة إحياء المتحف لا تتطلب تمويلاً فقط، بل تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية لإدماج الثقافة في عملية إعادة الإعمار. وتشمل الحلول المقترحة إنشاء هيئة مستقلة تُعنى بالتراث الثقافي وتتمتع بصلاحيات تنفيذية وميزانية خاصة، بالإضافة إلى تفعيل التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث لتأهيل الكوادر الجديدة في مجالات الترميم والصيانة. كما يبرز دور التكنولوجيا الرقمية في عمليات التوثيق، التي تساعد على تتبع القطع المسروقة وتأكيد ملكية سوريا لها أمام المحافل الدولية.

وفي جولة ميدانية حول أسوار المتحف، التقت صحيفة «السوري» مع علي حميد، أحد العاملين السابقين فيه، الذي قال إن المتحف كان يستقبل الزوار من جميع المحافظات السورية إضافة إلى سياح أجانب، معرباً عن أمله في أن يعود هذا المعلم الثقافي إلى سابق عهده ويصبح مجددًا قبلة للزوار.

يقف متحف حلب الوطني اليوم كرمز لذاكرة حضارية تناضل ضد النسيان، وشاهد على ما فقدته المدينة من روح وهوية. ورغم أن الطريق نحو إعادة افتتاحه لا يزال طويلاً، إلا أن حضوره في وجدان السوريين وإصرار المهتمين بالحفاظ على إرثهم الثقافي، يؤكد أن التاريخ قد يضعف صوته، لكنه لا يموت.

رغم تصاعد الاحتجاجات..

غزة بين سندان القصف ومطرقة الجوع..

سلّطت صحف عالمية الضوء على تطورات الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة، وعلى حجم المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون، بسبب القصف العشوائي الإسرائيلي المستمر، والنقص الحاد بالمواد الغذائية الذي يهدد حياتهم.

وذكرت الصحف أن إسرائيل أمعنت في استخدام الجوع كسلاح ضد الفلسطينيين خلال الأشهر الماضية، حتى أصبحت لقمة الطعام الهم اليومي الأكبر للمواطنين في ظل شح المساعدات، وتدمير «تكايا الطعام»، وهي السلل الغذائية المحلية للسكان.

وظهرت «تكية الطعام» كمبادرة محلية يحاول فيها الناس التغلب على الجوع من خلال الحصول على طبق طعام يومي، بعد الوقوف بطوابير مزدحمة لساعات طويلة، على أمل الحصول على وجبة واحدة تسد رمقهم، وتساعدهم على مواصلة حياتهم في ظل الحصار الإسرائيلي للقطاع.

واعتبرت صحيفة واشنطن بوست، أن إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي السماح بإدخال كميات محدودة من المساعدات الإنسانية إلى غزة، يمثل أول اعتراف رسمي من تل أبيب بأن القطاع يقترب من المجاعة.

وتنظم مجموعة «موظفو الاتحاد الأوروبي من أجل السلام» تجمعات احتجاجية أسبوعية أمام مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل، بمشاركة نواب من البرلمان الأوروبي أحياناً.

وقال وزير الخارجية الإيطالي إن الهجوم الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة أصبح غير مقبول، ويجب أن يتوقف فورا، وحذّر من أي خطوة لتهجير الفلسطينيين من القطاع قسراً.

وأضاف خلال نقاش محتدم في مجلس النواب «يجب أن يتوقف القصف، ويتعين الأسلحة إلى تل أبيب، ودعم أمر الاعتقال الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية بحق نتنياهو.

ودعت حركة حماس محكمة العدل الدولية والجنائية الدولية، إلى توثيق هذه الانتهاكات، والعمل على استكمال إجراءات محاسبة إسرائيل وتقديم قادتها إلى العدالة.

احتجاجات أوروبية

في خطوة غير مسبوقة، وقّع حوالي ألفي موظف من موظفي الاتحاد الأوروبي، على عريضة تطالب قادة التكتل باتخاذ إجراءات فورية لوقف المجازر التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة.

وشددوا على أهمية فرض حظر على توريد

استئناف المساعدات الإنسانية في أسرع وقت ممكن واستعادة احترام القانون الإنساني الدولي».

وطالبت أحزاب المعارضة الحكومة الإيطالية بفرض عقوبات على إسرائيل، والاعتراف رسميا بدولة فلسطين.

ومن جهته، أكد رئيس الوزراء الإسباني أنهم سيرفعون أصواتهم بقوة أكبر من أي وقت مضى ضد الوضع في قطاع غزة الذي تواصل إسرائيل ارتكاب إبادة جماعية فيه.

كتّاب ضد الإبادة الجماعية

أدان ثلاثمئة كاتب بالفرنسية من بينهم اثنان من حائزي جائزة نوبل للآداب، الإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة، ودعوا إلى وقف فوري لإطلاق النار.

وقالوا في بيان نشرته صحيفة ليبراسيون الفرنسية «نطالب بفرض عقوبات على دولة إسرائيل، وبوقف فوري لإطلاق النار، وضمان الأمن والعدالة للفلسطينيين، وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين، والآلاف والسجناء الفلسطينيين المعتقلين تعسفياً في السجون الإسرائيلية».

وأشار الموقعون على البيان إلى أن «تصريحات علنية لوزراء إسرائيليين، مثل سموتريتش وبن غفير، تعبر عن نيات إبادة»، وأكدوا أن «استخدام مصطلح إبادة جماعية، لم يعد موضع شك بين خبراء القانون الدولي ومنظمات حقوق الإنسان».

كما شدد البيان على أن مسؤولية جماعية تقع على عاتق المثقفين للوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي، ودعا إلى اتخاذ موقف واضح ضد ما وصفه بـ«جريمة العصر».

ومن جهة أخرى، وقع أكثر من ٣٨٠ كاتباً وفناناً عالمياً على بيان مماثل نشر في صحيفة غارديان، وصفوا فيه ما يحدث في غزة بالإبادة الجماعية، وطالبوا «بوقف فوري لإطلاق النار، وتقديم مساعدات إنسانية غير مشروطة».

غزة تمحى أمام أعيننا

قال رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية بالأمم المتحدة «إن غزة تمحى أمام أعيننا».

وأكد جوناثان ويتال أنه «لا يوجد مكان آمن في غزة، وأن المساعدات تستخدم كسلاح، وفي كل يوم يمر تتحول غزة إلى مسرح جريمة أكبر فأكبر».

وأضاف المسؤول الأممي أن المساعدات ليست كافية، وأن الناس «يجبرون على الوقوف في طوابير طويلة من أجل فتات».

ومن جهته، جدّد المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية بيتر ستانو الدعوة العاجلة لتقديم المساعدات فوراً ومن دون عوائق في غزة، كما دعا إلى وقف إطلاق نار مستدام وإطلاق سراح الأسرى في غزة.

وأكد ستانو ضرورة عدم تسييس أو عسكرة المساعدات الإنسانية لغزة، وعلى أهمية دور الأمم المتحدة في توزيع المساعدات الإنسانية فيها.

وأدان المسؤول الأوروبي بشدة عنف المستوطنين المستمر في الضفة الغربية المحتلة، مشيراً إلى أن الاعتداءات والترهيب وحرق الممتلكات كلها تصرفات تؤدي إلى تهجير المجتمعات الفلسطينية، كما أدان أحداث «يوم القدس» التي وقعت بالبلدة القديمة، والترهيب والتحريض على العنف ضد الفلسطينيين.

القبقاب الدمشقي... نعلٌ خشبي على حافة الاندثار

في أزقة دمشق القديمة، ما زال صوت «القبقاب» الخشبي يرتطم بأرضيات الحمامات والبيوت الطينية، كصدى خافت لماضٍ كان فيه هذا النعل رمزًا للنظافة، والتراث، وأسلوب حياةٍ كامل.

لكن، وكما كثير من الحرف الدمشقية العريقة، توشك صناعة القبقاب على الانقراض، في ظل زحف الصناعات الحديثة، وتبدّل أنماط العيش، واختفاء مَن يتقنون هذه الحرفة.

من مجد عريق إلى أربعة ورش فقط

حتى منتصف القرن العشرين، كانت أكثر من ٢٠٠ ورشة منتشرة في أسواق دمشق، تختص بصناعة وبيع القبقاب، التي كانت تُلبَس في البيوت، الحمامات، وأماكن الوضوء في المساجد.

اليوم، لم يتبقَّ منها سوى أربع ورش فقط، يعمل فيها حرفيون شيوخ تجاوزوا العقد الخامس أو السادس من أعمارهم، دون تلاميذ يرثون هذا الفن.

«هذه المهنة تعيش أيامها الأخيرة، لا أحد من الشباب يتعلمها لأنها لم تعد مربحة، والطلب ضعيف»،

هكذا يقول أحد أقدم الصنّاع، الذي فضل عدم ذكر اسمه، لكنه أصرّ على أن «القبقاب ليس مجرد نعل... بل شخصية وصوت وهوية».

التهديد الأكبر: البلاستيك والحداثة

تواجه صناعة القبقاب منافسة غير عادلة من النعال المطاطية والبلاستيكية، التي اجتاحت الأسواق برخص أسعارها وخفة وزنها وسهولة توفرها.

أما العمارة الحديثة، حيث الشقق فوق بعضها والجدران الرقيقة، فلم تعد تتسامح مع الصوت المميز للقبقاب، بل باتت تعتبره مصدر إزعاج.

محاولات تطوير متواضعة لإنقاذ القبقاب

حاول بعض الحرفيين تحديث القبقاب بما يناسب العصر، فأضافوا إليه طبقة مطاطية لتخفيف الضوضاء، وغلفوه بمواد مقاومة للرطوبة، بل إن البعض صنعه كلياً من البلاستيك والمطاط.

كما صُممت نسخ ملوّنة ومزركشة لجذب الأطفال واليافعين، لكن هذا لم يكن كافيًا لإنعاش السوق.

الحمام الدمشقي... آخر معاقل القبقاب

في بعض الحمامات العامة، مثل حمام السوق في دمشق، لا تزال القباقيب مستخدمة.

يقول السيد بسام كبب، أحد أشهر أصحاب الحمامات:

«القبقاب عملي جدًا في الحمام، يرفع القدم عن البلل، ويمنع الانزلاق، ويحافظ على أصالة الجو الدمشقي. لا يمكن تصور حمام شرقي بدونه».

الدراما السورية أنقذت القبقاب مؤقتاً

بفضل الأعمال الدرامية السورية، خصوصاً مسلسلات البيئة الشامية، عاد القبقاب إلى الواجهة ولو شكليًا.

شخصية «غوار الطوشة»، التي أداها الفنان الكبير دريد لحام، ارتبطت بالقبقاب، حيث تحوّل إلى رمز شعبي ساخر في الأفلام والمسرحيات، وترك أثرًا لا يُنسى في ذاكرة ملايين العرب.

القبقاب... مفيد للصحة والبيئة أيضًا

على عكس النعال الحديثة، يرى أطباء أن القبقاب الخشبي صحي أكثر:

يسمح للقدم بالتنفس

يقلل من التعرق والرطوبة

يمنع الحساسية والتسلخات

أما بيئيًا، فهو منتج طبيعي ١٠٠٪، يتحلل في الطبيعة دون تلويثها، عكس النعال المطاطية والبلاستيكية التي تظل مئات السنين دون أن تتحلل.

حرفة تُنسى... وهوية تتلفئ

القبقاب اليوم ليس مجرد نعل خشبي يُطرَق في الأزقة، بل رمز لذاكرة دمشقية، يختزل في صوته حكايات الأجداد، وجمالية الحياة البسيطة، ونظافة الأيدي التي نحتت الخشب بإتقان.

اندثار هذه الصناعة لا يعني فقط فقدان منتج، بل فقدان هوية ثقافية وصوتٍ من أصوات المدينة.

مظلوم عبدي: مستعدون لحوار مباشر مع تركيا.. والانفتاح على حسن الجوار خيار استراتيجي

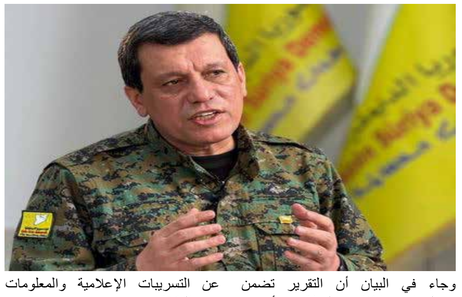

في تصريحات لافتة، جدد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) في تصريحات لافتة، جدد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) مظلوم عبدي تأكيده على وجود قنوات تواصل مباشرة مع تركيا، معلنًا انفتاح قواته على إقامة علاقات حسن جوار مع جميع دول الجوار، رغم التوترات القائمة والمواقف المتباينة، ونافياً في الوقت نفسه وجود أي علاقات مع إسرائيل.

انفتاح رغم التوتر: لا مانع من لقاء أردوغان

وفي خضم الحديث عن تحولات محتملة في العلاقات الإقليمية، أكد عبدي أنه لا يرى مانعًا من لقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مشيرًا إلى أن هناك تواصلًا جاريًا بالفعل بين قسد وتركيا. وقال: «نأمل أن تشهد العلاقات مع أنقرة تطورًا إيجابيًا، بما يخدم استقرار المنطقة وأمنها.»

عبدي شدد على أن قوات سوريا الديمقراطية لا تعتبر نفسها في حالة حرب مع تركيا، رغم العمليات العسكرية السابقة والتصريحات العدائية المتبادلة، معتبرًا أن التهدئة والحوار هما الخيار الأفضل لجميع الأطراف.

ردًا على شائعات متداولة بشأن وجود علاقات بين «قسد» وإسرائيل، نفى مظلوم عبدي هذه الادعاءات بشكل حازم، مؤكدًا ألا توجد أي صلات سياسية أو تنسيقات مع الجانب الإسرائيلي، مضيفًا: «نحن منفتحون على علاقات مع جيراننا في الإقليم، لكن لا تربطنا أي علاقة مع إسرائيل.»

قسد» تفند تقرير «المونيتور» حول لقاء تركي

بالتوازي مع تصريحات عبدي، أصدر المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية بيانًا رسميًا فند فيه ما ورد في تقرير نشره موقع «المونيتور» الأميركي، والذي تحدث عن لقاء مباشر مزعوم جمع عبدي بمسؤولين أتراك، بينهم وزير الخارجية أو رئيس المخابرات.

وجاء في البيان أن التقرير تضمن «معلومات خاطئة ومغلوطة»، وأوضح أن قيادة «قسد» لم تتلقَّ أي عرض رسمي من الجانب التركي لعقد لقاء، لا عبر قنوات مباشرة ولا من خلال وسطاء، لا في دمشق ولا في أي مكان آخر.

وأضاف البيان أن «قسد» تلتزم بالشفافية في مواقفها، وتؤكد أن كل ما يخص العلاقة مع تركيا أو أي طرف إقليمي آخر يُدار ضمن أطر واضحة ومعروفة، بعيدًا عن التسريبات الإعلامية والمعلومات غير الدقيقة.

هذه التصريحات والمواقف ليست جديدة على قوات سوريا الديمقراطية، التي لطالما أكدت – سواء في لقاءات إعلامية أو عبر بيانات رسمية – أنها لا تسعى إلى صراع مع دول الجوار، بل تعتبر نفسها جزءًا من النسيج السوري العام، وتضع محاربة داعش وبناء الاستقرار المحلي على رأس أولوياتها.

alsori.net

فائض بالبطالة في سوريا.. لا حلول حكومية وسط آمال بانتعاش الاقتصاد

تقرير/ مرجانة إسماعيل

لا تعتبر أزمة البطالة في سوريا ظاهرة عابرة بل نتيجة تراكمية لسنوات من الحرب والسياسات الاقتصادية الفاشلة. حلّها يتطلب رؤية شاملة تدمج بين الإصلاح السياسي والاقتصادي، مع أولوية قصوى لتمكين الشباب عبر مشاريع إنتاجية تُخرج الاقتصاد من دائرة الاستهلاك إلى الإنتاج. بدون ذلك، ستظل «الوعود الحكومية» حبراً على ورق، وسيبقى الشباب السوري بين مطرقة البطالة وسندان الهجرة.

تشكل مسألة البحث عن فرصة عمل حاجة ملحة للشباب السوريين أمام ندرة الفرص وكثرة الطلب عليها، خاصة مع تدني مستوى الدخل لمعظم الأسر السورية.

يشكل سقوط نظام الأسد المخلوع والتحولات السياسية والاقتصادية التي تمر بها سوريا مرحلة مفصلية، تفرض تحديات على سوق العمل وفق مراقبين.

وخلق الانتقال من مرحلة اقتصاد الحرب إلى مرحلة جديدة مليئة بالوعود الحكومية بالذهاب نحو الاقتصاد الحر والخصخصة، حالة من الإرباك في سوق العمل بانتظار نتائج المخاض الاقتصادي، مما دفع إلى توقف بعض الأعمال المحلية وبروز أخرى، الأمر الذي يتطلب استراتيجية حكومية واضحة.

في غضون ذلك، تزداد معدلات البطالة ومن أسبابها تراجع سوق العمل وعودة المهجرين والاعتماد على الأعمال الموسمية وتوجه الشباب إلى القطاع الخاص وتراجع واقع الوظيفة العامة.

ويزداد الطلب على العمالة الموقتة من المحال التجارية في مواسم الأعياد، مقابل مبالغ مالية لا تتناسب مع حجم العمل المطلوب منهم في هذه الفترة من السنة، ولكنها لا تخفف من وطأة البطالة.

وفي أيار/مايو الجاري، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد السوريين العائدين إلى بلادهم بلغ نصف مليون، منذ سقوط النظام البائد، واصفة ما يواجههم بالتحديات الهائلة.

واعتبرت مسؤولة الحماية في مكتب المفوضية في سوريا، لجين حسن، أن سنوات الصراع والأزمات دمرت الاقتصاد السوري، وتركت المنازل والبنية التحتية في حالة من الخراب.

وكشف تقرير المكتب المركزي للإحصاء، العام الماضي، الصادر بناء على مسح قوة العمل لعام ٢٠٢٢، أن قوة العمل في سوريا خلال العام نفسه بلغت ٥,٩٦٤,٤٥٨ شخصاً، ما يعادل ٢٦٪ من إجمالي عدد السكان، (الذي قدر وفق المكتب بـ ٢٣,٢ مليون نسمة)، وبنسبة تراجع بلغت ٩٪ عن عام ٢٠١٠، التي كانت ٦,٥ ملايين شخص.

في حين شهد عدد العاملين في القطاع الحكومي عام ٢٠٢٢ زيادة طفيفة، حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ١,٤٤٧,٨٩٥ شخصاً، أي بزيادة قدرها ٦,٤٦٪ عن عام ٢٠١٠.

ولكن المعاشات الحكومية لم تكن تسد الرمق ولا تحقق الحد الأدنى من المعيشة، لذلك يميل الشباب إلى القطاع الخاص الذي لا يزال محدوداً ومرتبكاً بانتظار دخول الاستثمارات.

تجدر الإشارة إلى غياب إحصائيات رسمية جديدة بعد إسقاط النظام المخلوع، منذ نهاية العام الماضي، ولكن جميع المعطيات تشير إلى أن سوق العمل في حالة من التردّد والانتظار وكثير من الآمال.

في مرحلة ما بعد سقوط الأسد، تشهد المؤسسات الحكومية تراجعا في الإقبال نظرا لانخفاض الراتب في ظل غلاء المعيشة. ويعاني الموظفون في القطاع العام من تأخير تسلّم رواتبهم، وعدم القدرة على سحب الراتب كاملا وحبس السيولة بالمصارف، ما أدى إلى تخفيض حجم الإنتاج ونشاطه.

وتشكّل أزمة البطالة وتدهور سوق العمل في سوريا بعد المرحلة الانتقالية أحد أبرز التحديات التي تعيق عملية التعافي الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتفاعل عوامل سياسية واقتصادية وهيكلية عميقة لتُنتج واقعاً معقداً يتطلب حلولاً استثنائية.

وأعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن إعادة تفعيل منصة سوق العمل، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز فرص التشغيل، وتطوير سوق العمل. وتهدف المنصة لمساعدة أصحاب العمل في الوصول إلى الكفاءات، والمهارات المناسبة لملء الشواغر المتوفرة، وتحقيق المطابقة الفعّالة بين الباحثين عن فرص عمل وأرباب العمل.

وأكدت الوزارة التزامها بدعم استراتيجيات التشغيل، وتعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص، بما يحقق التنمية المستدامة، وبخدم تطلعات الشباب السوري.

ليالي تتحول إلى كوابيس.. البعوض يعمّق أزمة ريف بانياس والقدموس

طرطوس/ ا. ن

مع دخول ساعات المساء في قرى ريف بانياس وريف القدموس، يتسلل البعوض من النوافذ ويملأ الغرف المغلقة بحيطانها المحترقة المهترئة، وتتحول الليالي الربيعية إلى معركة يومية يخوضها الأهالي عزل دون أسلحة الا من الكشاشات المصنوعة من أوراق الأشجار، ولم تعد الحشرات الطائرة والزاحفة مجرد إزعاج موسمي ويومي، بل أصبحت ظاهرة صحية مقلقة تتفاقم يوما بعد يوم، تمس الصحة العامة بشكل مباشر في ظل تردي الظروف الحياتية وتدمير مقومات الحياة الأساسية، وتزيد قسوة ظاهرة انتشار البعوض ومختلف أنواع الحشرات الطائرة والزاحفة في المدارس والبيوتات التي تضم مئات الآلاف من العائلات الفقيرة والمعدومة والجياع، الذين فقدوا الكثير من مقومات العيش الكريم ويعيشون في ظروف معيشية وامنية وبيئية وصحية متزايدة التدهور.

تشير اعترافات المواطنين او الضحايا في هذه القرى إلى انتشار كثيف لأسراب البعوض في مختلف أنحاء القرى، خصوصا في المناطق المهملة والتي ينتشر فيها الفقر والارواخ، ومحيط برك تجميع المياه، والحارات والبيوت المكتظة، والشوارع سيئة التصريف والغارقة في سيول المياه العادمة وأكوام القمامة. وتتشابك الأسباب خلف تفاقم الأزمة التي باتت تؤرق صباح وليل السكان بفعل انتشار أكوام القمامة في الشوارع وأطراف القرى، نتيجة نقص العمال والوقود والآليات المخصصة لإزالتها، ما يتسبب بتحول تلك الأماكن إلى بؤر خصبة لتكاثر الحشرات والفئران والجرذان، بينما ترجع البلديات عجزها عن التعامل مع الأزمة إلى الظروف الأمنية الخطيرة ونقص الإمكانيات.

وفي الكثير من القرى، تؤدي سيول الصرف الصحي المكشوفة إلى تدفق مياهها إلى الأحياء والشوارع والحارات بفعل الانهيار المتكرر لشبكات التصريف التي تضررت خلال الأزمة المتواصلة، ما يجعل تلك البرك الراكدة بيئة مثالية لبيوض البعوض، حيث تعرضت البنية التحتية في القرى والنواحي والمناطق ، لتدمير ممنهج ثأري وعدواني وطائفي، والذي أدى بدوره الى عدم توفر الإمكانات وعدم قدرة البلديات على تشغيل مشاريع مكافحة الحشرات أو صيانة خطوط الصرف ومحطات المعالجة جراء الانقطاع التام في التيار الكهربائي، علاوة على ان انقطاع الكهرباء الدائم، الذي يتسبب في عدم قدرة السكان على تشغيل المراوح أو الأجهزة الطاردة للبعوض، في الوقت ذاته، يعجز الفنيون عن تشغيل معدات رش المبيدات أو شفط المياه، وسط نقص حاد في المبيدات والموارد التي تستخدمها البلديات، مع الخوف الدائم من ارتفاع حالات الالتهابات الجلدية والامراض المعدية وحساسية الأطفال في القرى المنكوبة.

السيدة وصال العلي ، ام جعفر من قرى ريف بانياس تقول: أطفالي لا ينامون أكثر من ساعتين، أجسادهم مغطاة بالقرصات، والحك والحرش بأظافرهم، على جلدهم، وتضيف: نحاول إشعال الفحم، نرش الخل، نغلق النوافذ، لكن كل شيء بلا فائدة، الكهرباء مقطوعة، والمراوح لا تعمل، وتؤكد إلى فشل كل المحاولات الخاصة برش المبيدات التي يتم بيعها في الأسواق، إذ إن فاعلية تلك المواد ضعيفة بفعل رداءة الإنتاج وعدم قدرتها على مواجهة الأسراب الكثيفة للحشرات الطائرة والمزعجة، موضحة أن إغلاق الشبابيك في ظل ارتفاع درجات الحرارة يزيد في الازعاج، خاصة في ظل عدم القدرة على تشغيل المراوح، وجميعنا لا يمتلك أسلحة فعالة في وجه جيوش البعوض والناموس والذباب وغيرها من الحشرات.

السيدة ام جعفر تعيش مع أسرتها المكونة من أربعة أفراد بنات صغيرات لم يتم قتلهن، بعد أوائل اذار الدامية، في داخل بيت تعرض للحرق والنهب والتكسير وقتل كل الشباب فيه، وكعائلة أصبحت همومهم ومعركتهم اليوم مع الحشرات، والتي تشتد مع حلول ساعات المساء، حيث تقوم بتغطية الفتحات والثقوب الناتجة عن إطلاق الرصاص، بالقماش بالنايلون على الرغم من سوء التهوية داخل البيت المحترق، رغم محاولتهم استخدام قطعة قماش لطرد أو قتل الحشرات، لكن الكميات الكبيرة تحول بينهم وبين حل الأزمة.

ورغم التحذيرات من ارتفاع حالات الالتهابات الجلدية وحساسية الأطفال في هذه القرى، إذ لا يعتبر البعوض مجرد إزعاج ليلي فقط، بل ناقل محتمل للأمراض، منها الطفح الجلدي، والتهابات العين، وأمراض الحساسية، وأمراض وبائية في حال استمر الوضع دون معالجة.

ويوضح أخصائي الطب الوقائي والصحة العامة محمود الفارس أن أزمة انتشار الحشرات الناتجة عن غياب النظافة وانتشار القمامة وسيول الصرف الصحي تعتبر أكبر من مجرد إزعاج ليلي أو اضطراب النوم، بل تهديد حقيقي للصحة العامة، حيث أن البعوض ينقل فيروسات مثل حمى الضنك، والتهاب الدماغ، إلى جانب أمراض الحساسية والالتهابات، مشددا على أن البيئة الحالية مهيأة لتفشي الأمراض، خاصة في ظل حالة المجاعة ونقص الفيتامينات وسوء التغذية الناتجة عن فقدان الغذاء الصحي، ويتابع: لدينا أطفال مصابون بحساسية شديدة، مرضى ربو، وكبار سن، هؤلاء في خطر، الحل يتطلب معالجة جذرية تشمل إزالة المياه الراكدة، جمع القمامة، وتوفير المبيدات، وكلها غائبة أو ناقصة بسبب الفقر والجوع.

تؤكد البلديات أن الإمكانيات شبه معدومة، وتطالب المؤسسات الإنسانية بتوفير الدعم العاجل لتشغيل مشاريع مكافحة الحشرات، وصيانة البنية التحتية المتدهورة، لكن حتى اللحظة تبقى هذه الاصوات صوتا في فراغ الفقر والحاجة والالم.

لكن الأزمة ما زالت قائمة على الرغم من الجهود المتواضعة التي يتم بذلها من طرف البلديات، والضعف الشديد في الإمكانيات، ولا تقتصر المعاناة على الفقر والجوع والمرض، بل تمتد إلى تفاصيل الحياة اليومية، إلى النوم الذي يحرم منه الأطفال، وإلى بعوض صغير يحمل في جناحيه صورة كبيرة لمعاناة لا تنتهي.

قرارات غير مدروسة تهدد الأمن المائي وتنذر بكارثة زراعية في الساحل السوري

اللاذقية/ يوسف علي

في ظل التدهور المتسارع في واقع الأمن المائي في سوريا، أصدرت سلطة دمشق مؤخراً قرارات تقضي بوقف ضخ مياه الري في منطقة الساحل السوري، باستثناء ضخ واحد فقط مقرر في شهر أيلول القادم، وذلك نتيجة شح الأمطار وتفاقم مشاكل البنية التحتية، في خطوة تنذر بكارثة زراعية حقيقية تهدد مستقبل الزراعة في واحدة من أكثر المناطق السورية خصوبة.

وتعتمد الأراضي الزراعية في الساحل السوري بشكل شبه كامل على مياه الري لزراعة محاصيل استراتيجية وأساسية، مثل القمح والخضروات، غير أن نقص المياه يهدد اليوم بتحويل هذه الأراضي إلى مساحات جرداء غير منتجة. وبدلاً من اللجوء إلى حلول إصلاحية مستدامة، جاءت قرارات وقف ضخ المياه لتضاعف من حدة الأزمة القائمة.

وتشير الوقائع الميدانية إلى أن هذه القرارات اتخذت بشكل ارتجالي دون أي دراسات فنية أو تقييمات علمية مسبقة، وذلك في وقت تعاني فيه السدود والأنهار المخصصة للري من انخفاض حاد في منسوب المياه، نتيجة الجفاف المستمر. كما أن الإهمال في صيانة مضخات المياه، وعدم تحديث شبكات الري، والسرقات المتكررة للعفنات والأميبرات، ساهم في تعميق الأزمة وإضعاف قدرة البنية التحتية على تلبية احتياجات الأراضي الزراعية.

وتعد سرقة المضخات الزراعية، وتوقف معظم ما تبقى منها عن العمل بسبب غياب الصيانة أو نقص قطع الغيار، من أبرز أسباب أزمة الري في المنطقة، بالإضافة إلى انعدام أي خطة فعلية لتعويض الفاقد أو حماية منشآت المياه الحيوية. فقد تعرضت عشرات المضخات للسرقة أو التخريب نتيجة غياب الأمن، بينما تعطلت أخرى نتيجة الإهمال المتراكم وعدم توفر قطع الغيار اللازمة.

لم تبادر الجهات المعنية إلى أي خطوات إصلاحية حقيقية للتعامل مع هذه الأزمات، ما أدى إلى انخفاض حاد في كميات المياه المتاحة للري، وتفاقمت الفوضى نتيجة غياب أنظمة المراقبة والمحاسبة القانونية، في حين تستمر كميات كبيرة من المياه بالهدر عبر التسربات في شبكات الري القديمة، دون أن يتم إصلاحها، حيث جرى التعامل مع الأزمة بقرارات تقضي بقطع المياه بدلاً من صيانة الشبكات ومعالجة الخلل الفني.

وتتجلى واحدة من أخطر أوجه الأزمة في غياب الدراسات اللازمة حول احتياجات الأراضي الزراعية من المياه، مما يجعل قرارات توزيع وضخ المياه عشوائية وغير مدروسة، مع ما يحمله ذلك من نتائج كارثية على المزارعين والمجتمع عموماً. فاستمرار هذا الواقع ينذر بكارثة زراعية وشيكة قد تؤدي إلى تلف مساحات واسعة من المحاصيل، بسبب الجفاف وسوء إدارة الموارد المائية.

وتنعكس أزمة الري بشكل مباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، حيث تزايدت وتيرة هجرة المزارعين من الريف إلى المدن، في محاولة للبحث عن فرص عمل بديلة، بعد أن فقدت الزراعة جدواها كمصدر دخل رئيسي للأسر الريفية. كما ارتفعت معدلات الفقر، وتزايدت حدة انعدام الأمن الغذائي، في حين أصبحت النزاعات بين المزارعين حول المياه أكثر تكراراً، مع اشتداد التنافس على الكميات المحدودة المتبقية من المياه، ما يهدد بانهيار النسيج الاجتماعي في المنطقة.

وتفيد تقارير ميدانية بأن بعض القرى في الساحل السوري بدأت تشهد حالات نزوح جماعي، نتيجة تدهور القطاع الزراعي وعدم جدوى الاستثمار في ظل شح المياه، وهو ما ينعكس سلباً على الميزان الزراعي الوطني، في بلد كان يُعرف بزراعته المتنوعة والواسعة.

ليست جديدة.. معضلة الكهرباء تتفاقم في حماة

حماة/ جمانة الخالد

عادت أزمة التقنين الكهربائي لتضرب محافظة حماة مجدداً، إذ لا تتجاوز مدة وصل التيار نصف ساعة مقابل ست ساعات من الانقطاع، ما أجبر السكان على البحث عن بدائل مكلفة. وتزامن ذلك مع إقبال غير مسبوق على قروض الطاقة الشمسية، حيث تقدم أكثر من ٤٠٠٠ شخص بطلبات للحصول على قرض من دون فوائد تمتد أقساطه لعشر سنوات.

وتعاني مختلف أنحاء حماة تردياً في الواقع الكهربائي، في ظل غياب برنامج تقنين منظم، ووصلت ساعات القطع في بعض المحافظات لأكثر من ٢٣ ساعة متواصلة، في حين أن بعض المناطق لم يصل إليها التيار الكهربائي لأكثر من يوم.

ومنذ سنوات، تشهد سوريا أزمة في قطاع الكهرباء، حيث تفاقمت خلال ١٤ سنة من الثورة ونقص حاد في الوقود اللازم لتشغيل محطات التوليد، إضافة إلى عدم صيانة الشبكات، ما أدى إلى تهالك الشبكة في سائر أنحاء البلاد.

وانتشرت المولدات الخاصة في محافظة حماة وسط سوريا، في ظل الانقطاع التام للتيار الكهربائي، حيث بات يعتمد البعض على "الأميبرات". فدخول المولدات الخاصة، كحل لتفادي الأزمة في حماة، لم يكن سوى حل جزئي في ظل أوضاع معيشية صعبة، فيما تغيب الرقابة على أصحاب المولدات ما جعل الأهالي عرضة للاستغلال في الأسعار، إضافة إلى سوء تقديم الخدمة.

وتشهد الأسعار في حماة ارتفاعا بين الحين والآخر، حيث رفع أصحاب المولدات الأسعار بشكل ملحوظ خلال الأيام الماضية، تزامناً مع ارتفاع سعر "المازوت" الصناعي إلى ما بين ٩ – ١١ ألف ليرة سورية، وظهور مشكلات في التوزيع والتشغيل.

وتترافق أزمة الكهرباء في مدينة حماة مع أزمة المياه التي كانت تصل إلى المنازل عبر الشبكات والمضخات، ما يدفع الأهالي إلى شراء صهاريج المياه، ويرى الأهالي أن الأزمة سببها الإهمال بالدرجة الأولى.

وباتت ليالي مدينة حماة معتمة، وكأن الزمن قد عاد بها إلى ما قبل اكتشاف الكهرباء، في حين يتجاهل المسؤولون مطالب الأهالي، بإيجاد حلول للأزمة التي تمر بها المدينة منذ أكثر من أسبوع، فالكهرباء آخر ما تبقى لهم من الارتباط بالحاضر مع أزمات كثيرة يمرون بها.

وتصل الكهرباء لمدة نصف ساعة في بعض أحياء المدينة بعد انقطاع لساعات، وفي أحياء أخرى قد تطول المدة أكثر من ذلك، ويؤكد الأهالي وجود تلاعب في طريقة إيصال الكهرباء للأحياء السكنية، وأنه أحيانا يتم قطعها عن المنازل في حين يتم إيصالها إلى المعامل.

وتعاني سوريا من أزمة كهرباء خانقة لم تكن وليدة الحرب، بل هي استمرار لأزمة تمتد لعقود لم تصل خلالها للاكتفاء الذاتي، واعتمدت البلاد على إنتاجها المحلي والاستيراد من دول الجوار.

وأنتجت سوريا في عام ٢٠١٠، ما يقرب من ٦٥٠٠ ميغاوات من الكهرباء، في حين قُدّرت الحاجة اللازمة للاستهلاك بـ ٨٦٠٠ ميغاوات، بمعنى أن البلاد كانت في حالة عجز عن تأمين ٢١٠٠ ميغاوات تقريبا، وغطت الحكومة سابقا جزءا من العجز عبر الاستيراد.

وتعتمد سوريا على محطات الطاقة الحرارية التقليدية لتأمين ٩٤٪ من مجموع الكهرباء المنتجة، وتتغذى المحطات على المنتجات البترولية (الفيول بنسبة تتعدى ٦٠٪ والباقي على الغاز الطبيعي).

ومن الأسباب الرئيسة لأزمة الكهرباء في سوريا عدم توفر الكمية اللازمة من الغاز لتزويد المحطات الحرارية، وفي هذا السياق بدأت دولة قطر تقديم إمدادات من الغاز الطبيعي إلى سوريا عبر الأردن، في خطوة تهدف إلى معالجة النقص الحاد في إنتاج الكهرباء وتحسين اداء البنية التحتية.

«التفحيط» الليلي يؤرق سكان حلب... ومطالب بحلول عاجلة

حلب/ خالد الحسين

تشهد شوارع مدينة حلب في ساعات الليل المتأخرة تفاقم ظاهرة «التفحيط» من قبل مجموعات من الشبان، ما أثار حالة من القلق والانزعاج لدى السكان، لا سيما في أحياء الفُرقان، السبيل، وسيف الدولة، وسط غياب واضح للردع الحكومي وضعف الرقابة المرورية.

وبحسب شهادات حصلت عليها «السوري»، فإن هذه التصرفات باتت جزءاً يومياً من المشهد الليلي، حيث تتحول الشوارع الهادئة والواسعة إلى ساحات استعراض للسيارات وصوت المحركات المرتفع، ما يهدد السلامة العامة ويخلّ بالأمن المجتمعي.

أبو علاء، أحد سكان حي الفرقان، عبّر عن استيائه قائلاً: «منذ أشهر ونحن نعيش تحت وطأة الإزعاج الليلي، خاصة بعد منتصف الليل. أصوات التفحيط تُفزع الأطفال، والشرطة لا تستجيب لنداءاتنا. أصبحنا نخشى على سلامتنا داخل بيوتنا».

وفي حادثة مشابهة، قال صالح الأحمد من حي السبيل إن سيارة انزلقت أثناء قيام أحد الشبان بـ«التفحيط» قبل أسبوعين، واصطدمت بحاجز إسمنتي بالقرب من مكان تواجد عدد من السكان، مؤكدًا أن الحادث كاد أن يودي بحياة مدنيين.

وفي حي سيف الدولة، أوضح سامر خليل، وهو أب لطفلين، أن ضعف الإنارة واتساع الشوارع شجّعا السائقين المتهورين على استخدام الحي كميدان لـ«التفحيط»، ما دفع العديد من الأهالي إلى نقل أطفالهم ليلاً إلى غرف داخلية بعيداً عن ضجيج الشوارع.

وتابع خليل: «نطالب بنصب كاميرات مراقبة ونقاط تفتيش ليلية، وتطبيق صارم للقانون. لم نشاهد أي دورية شرطة منذ شهور في منطقتنا.»

ورغم أن قانون السير السوري يجرّم وأضاف الأحمد، «بعض هؤلاء الشبان ينشرون مقاطع استعراضهم على مواقع التواصل، متحدّين القوانين والمجتمع. لا بد من تحرك فوري قبل وقوع كارثة».

هذه التصرفات باعتبارها «قيادة متهورة وتعريضاً لحياة الآخرين للخطر»، إلا أن التطبيق لا يزال شبه غائب، ما يجعل هذه الظاهرة مستمرة دون رادع حقيقي.

ويرى مختصون أن الأسباب تتراوح بين الفراغ الشبابي، وغياب أماكن مخصصة للأنشطة الترفيهية، إضافة إلى ضعف التوعية المجتمعية وقصور التنسيق بين الجهات المعنية.

ويطالب سكان المدينة باتخاذ إجراءات فورية، أبرزها تكثيف التواجد الأمني الليلي، ونصب كاميرات مراقبة في النقاط الساخنة، وحجز المركبات المخالفة وتغليظ العقوبات، وإطلاق حملات توعية حول مخاطر «التفحيط» وأهمية احترام النظام العام.

وتبقى شوارع حلب على موعد يومي مع خطر «التفحيط»، في انتظار قرارات رادعة تعيد الهدوء إلى أحيائها وتضمن سلامة سكانها.

الاستبداد يعيد تشكيل السلوك المجتمعي ويعمّق أنماط الخضوع والعنف

سلاف العلي

الاستبداد هو الانفراد بالرأي دون مشورة، ويُعرف في السياق السياسي على أنه حكم طاغية أو مستبد يمارس السلطة بطرق مجحفة وتعسفية، حيث تتركز كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد واحدة. هذا النمط من الحكم يتميز بفردية أنانية وعدوانية، ما يجعله انعكاساً لاضطراب نفسي عميق، ويؤدي إلى نشوء بيئة سياسية واجتماعية قائمة على الإكراه والقهر.

في جوهره، يقوم الاستبداد على استحواذ فرد أو مجموعة على إرادة المجتمع من خلال السيطرة على مفاصل الدولة دون وجه حق. الحاكم المستبد يتولى السلطة بطرق غير شرعية ويمنع تداولها سلمياً، كما أنه يحكم بهواه ودون الرجوع إلى أهل الخبرة أو التقيد بالقانون، متجاهلاً بشكل تام رأي المحكومين. وتكمن خطورته في التفرد بالسلطة والرأي وقمع أي معارضة محتملة، سواء كان هذا المستبد أباً، أو عائلة، أو عشيرة، أو رجل دين، أو معلماً، أو حزباً سياسياً.

السلطة المستبدة هي تلك التي تمارس حكم الناس دون أن تخضع هي نفسها للقانون، إذ ترى في القانون قيداً على المحكومين فقط، وليس على الحاكم. وهي سلطة تستند إلى منظومة فكرية تقوم على تغييب القيم الأخلاقية والإنسانية، وتعتمد في استمرارها على القمع والعنف كأدوات رئيسية لترسيخ نفوذها. هذه الممارسات لا تنتج فقط قهراً سياسياً، بل تصوغ منظومة سلوكية وثقافية جديدة في المجتمع، تنقل الأفراد من حالة التفاعل الإنساني إلى مناخ إرهابي وعنفي، يجعل من القوة والعنف أدوات رئيسية في تنظيم العلاقات بين الناس.

تمارس سلطة الاستبداد القهر بأساليب منهجية، وتعمل على إحداث اضطرابات وعدم انتظام في أنماط السلوك الاجتماعي، من خلال ابتكار وسائل جديدة للعنف والسيطرة، تهدف إلى إطالة أمد حكمها. في الوقت ذاته، تسعى هذه السلطة إلى ترسيخ مفاهيم الإذعان والخضوع في وعي الإنسان المقهور، حتى تُشلّ حركته ويعجز عن المقاومة لسنوات طويلة. ومن خلال هذا النهج، تنجح السلطة في إضعاف أي توجهات فكرية معارضة، وتمنعها من التغلغل داخل مفاصل المجتمع، ما يرسخ شعوراً دائماً بالخطر وعدم الاستقرار في لاوعي الأفراد.

نتيجة لهذه البيئة، يتحول الإنسان المقهور إلى كائن دائم الدفاع، حذر من كل ما يمتّ بصلة إلى السلطة، ويصاب مع مرور الوقت بحالة من العجز واليأس، ويفقد القدرة على المبادرة أو الاعتراض. ومع استمرار العنف والاستبداد لسنوات، تتشكل في المجتمعات أنماط من السلوك تتناقض مع القيم الأساسية لحماية الذات، وتصبح هذه الأنماط غير السوية جزءاً من الذاكرة الجمعية، تنتقل من جيل إلى جيل.

وتبرز هنا ظاهرة ارتداء «الأقنعة الاجتماعية»، حيث يضطر الأفراد إلى إخفاء آرائهم ومشاعرهم الحقيقية لحماية أنفسهم من بطش السلطة. ويصبح من الصعب جداً التخلص من أنماط السلوك القائمة على الخضوع والإذلال، لأنها لم تعد مجرد رد فعل، بل أصبحت نمط حياة راسخاً.

في المجتمعات التي تحكمها الأنظمة المستبدة، يتحول مجرد الانتماء إلى عائلة الحاكم أو رموزه أو عشيرته إلى مصدر قوة، يتيح للفرد ممارسة البطش وفرض الهيمنة على الآخرين. ومع اتساع نفوذ هذه الفئة، تُفرض حالة عامة من الإذلال الجماعي، ويُجبر المجتمع على التماهي مع سلطة الاستبداد من أجل البقاء.

وتنطلق دوافع السلطة المستبدة في استخدام العنف من شعورها العميق بعدم الشرعية وبغياب التأييد الشعبي. هذا الشعور يدفعها إلى تصعيد ممارسات القمع ضد المجتمع، وكلما زاد الرفض الشعبي لها، زادت وتيرة بطشها واستبدادها. في هذا السياق، تتفكك الروابط الإنسانية بين أفراد المجتمع، وتُستبدل بعلاقات قائمة على تحقيق المصالح الذاتية، وغالباً ما يكون ذلك على حساب الآخرين.

تؤدي هذه الظروف إلى انهيار منظومة القيم الاجتماعية، وتحوّلها إلى قيم هجينة تخدم مصالح السلطة وتُضعف مناعة المجتمع الأخلاقية. ولا تقتصر آثار الاستبداد على فترة الحكم فقط، بل تمتد إلى ما بعد زوال النظام، حيث تظل الكوارث الاجتماعية والنفسية حاضرة، وتحتاج إلى سنوات طويلة من الإصلاح لإعادة بناء الثقة والعلاقات الإنسانية.

وفي المحصلة، يكشف الواقع أن آثار القهر والاستبداد لا تزول بزوال الحاكم أو النظام، بل تبقى راسخة في بنية المجتمع وسلوك أفراده، وتُظهر نتائجها الكارثية بوضوح في الفترات التي تلي انهيار تلك الأنظمة، ما يجعل التعافي منها تحدياً وجودياً طويل الأمد.

السلم الأهلي في سوريا.. مطلب ملحّ في مواجهة التحريض والفقر والتفكك المجتمعي

صباح خليل

في خضم ما تعانيه سوريا من أزمات متلاحقة وتوترات اجتماعية وسياسية واقتصادية متفاقمة، تتجدد الدعوات للحفاظ على السلم الأهلي باعتباره أحد أهم أعمدة بناء المجتمع، وضمانة لعدم الانزلاق نحو مزيد من الصراعات والانقسامات الداخلية التي تهدد وحدة البلاد ونسيجها الاجتماعي.

السلم الأهلي هو التزام بالتعايش بين جميع المواطنين مع بعضهم البعض، يقوم على احترام كل فرد للآخر، والدفاع باتجاه التعايش السلمي على أساس القاعدة الأهلية الإنسانية الواحدة لا على الاضطرار، وذلك من خلال رفض جميع أشكال الاقتتال أو الدعوة إليه أو التحريض عليه، سواء بالمنطق الواعي أو بالعقائد الدينية أو القومية أو الحزبية، التي تؤدي إلى إنتاج الحرب الأهلية في المجتمع. إذ أن هذه الحروب تؤدي إلى تفسيخ البنية الأساسية لأي مجتمع.

المجتمعات التي تنعم بالسلم الأهلي تكون أكثر قدرة على تجاوز الأزمات، لأن الأزمات لا تنتهي بدون استقرار، والاستقرار لا يتحقق بدون وجود سلم أهلي حقيقي يمنع الانقسامات والصراعات الداخلية، ويحمي النسيج المجتمعي من التمزق. فالثقة المتبادلة بين أبناء المجتمع تُعد الأساس في بناء السلام المجتمعي، وهي شرط لتعزيز العلاقة بين الدولة والمواطن.

ولتعزيز السلم الأهلي، لا بد من نشر ثقافة الحوار وقبول الآخر، وتعزيز دور المؤسسات في المجتمع المدني، وترسيخ مبادئ العدالة والمواطنة المتساويتين، ودعم الإعلام المسؤول، وتمكين الشباب والنساء كمحركات للتغييرات الإيجابية. فدور الفرد والمجتمع أساسي في بناء السلم الأهلي، سواء من خلال الكلام أو الفعل، أو حتى بتجنب نشر الفتنة، سواء في البيت أو الحي أو المدرسة أو المؤسسة. فكل مساحة يمكن أن تكون نواة لبناء السلام الحقيقي.

لكن هذا السلم الأهلي مهدد بعوامل كثيرة، منها: التنمر، الإقصاء، خطابات التحريض والكراهية، الفقر، البطالة، وغياب القانون أو سوء تطبيقه. فالفقر والفساد كفيلان بتدمير المجتمع من الداخل، وكفيلان بإسقاط نسق السلم الأهلي من جذوره.

كجوهرة للسلم الأهلي، لا بد أن يشعر المواطن السوري بأنه متساوٍ في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن انتمائه أو توجهاته، وأن له نفس الأهمية في أن يعيش حياة كريمة بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي. إذ لا معنى لأي سلم أهلي حيث يكون الجوع والفقر هو السائد، ولا يمكن بناء سلم حقيقي في ظل غياب الكرامة المعيشية.

ولا يجب أن يُنسى أن خروج السوريين إلى الشوارع عام ٢٠١١ لم يأتِ من فراغ، بل كان خروجاً له أسبابه المتعلقة بالكرامة، بمعناها الاقتصادي والمعيشي، حيث شكّلت غلبة نسبة الفقر في سوريا دافعًا رئيسيًا للاحتجاجات، ومسبباً لنزاعات تالية.

وللحفاظ على السلم الأهلي، فإن العمل يجب أن يكون من أجل مواطنة متساوية، ومن أجل لقمة عيش كريمة تضمن للشعب السوري الاستقرار، وتمكّنه من تأمين مستقبل أولاده وأهله.

ويُعتبر الحوار الفعال بين الثقافات عملية ضرورية تهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل، وتجاوز الفجوات الثقافية. لتحقيق ذلك، لا بد من الاستماع للطرف الآخر دون مقاطعته، واحترام الاختلاف، والاعتراف بقيمته وأثره، وتقدير الثقافات المختلفة من خلال التعرف على جوانبها الإيجابية ومساهماتها.

استخدام لغة بسيطة وواضحة، والابتعاد عن المصطلحات غير المفهومة، والاستعداد لتعديل أسلوب التواصل بما يتناسب مع الطرف الآخر، كلها عوامل تساعد على تحقيق تفاهم أعمق. ويجب تحقيق توازن بين مشاركة الأفكار الخاصة والاهتمام بكلام الآخرين، فالتواصل الناجح يقوم على الأخذ والعطاء. كما يجب البحث عن القواسم المشتركة بين الثقافات، مثل القيم الإنسانية والاحترام.

وفي حال حدوث سوء تفاهم أو خلاف في داخل الأسرة ليس ترفاً، بل أساس رئيسي لبناء المجتمع.

وتُعد الصراعات الدينية والعرقية من الظواهر المقلقة التي أثّرت على المجتمعات عبر التاريخ. فخلال الزمن الطويل نشأت توترات وصراعات وحروب واحتلالات، تراكمت خلالها مشاعر سلبية عبر الأجيال، مما ساهم في استمرار هذه الصراعات. ويزيد النزاع على الموارد الاقتصادية من حدة التوتر بين الجماعات، نتيجة التنافس على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي، حيث تعطي البيئة الاقتصادية الفقيرة الشرارة الأولى للصراع.

الفوارق الاقتصادية في توزيع الثروات تؤدي إلى التمييز والضغينة بين الجماعات. كما أن صراعات السلطة والسيطرة، بما فيها التمييز والاستبعاد والتفرقة، تتمأسس أحياناً على أسس عرقية ودينية. فاختلاف العادات والتقاليد، والرموز الثقافية والدينية، قد تتحول إلى مبررات للتمييز والاعتداءات.

أما على الصعيد النفسي، فإن الانتماء إلى مجموعة عرقية أو دينية قد يكون مصدر فخر، لكنه في بعض الأحيان قد يتحول إلى تعصّب وعنصرية تجاه المجموعات الأخرى. كما أن الخوف من المجهول أو من الاختلافات الدينية والثقافية، قد يؤدي إلى تضخيم الصراعات، ويجعل احتمالات وقوعها أكثر ترجيحاً.

ويُعد التلاعب الإعلامي أحد أبرز العوامل التي تساهم في تأجيج الصراعات، من خلال الترويج لرؤى وتصورات سلبية عن جماعات معينة. كما أن الاختلاف بين العقائد والمعتقدات قد يؤدي إلى سوء تفاهم، خاصة إذا كان تفسير بعض النصوص الدينية تفسيراً متشدداً.

ويُستخدم الدين أحياناً على المستوى السياسي كوسيلة لجمع الدعم وتبرير الأعمال العدائية، وإثارة الفتن بين الأطراف المختلفة. وتتداخل أسباب الصراعات الدينية والعرقية بشكل معقد، وغالباً ما تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض، مما يجعل من الصعب إيجاد حلول بسيطة لها. وهذا يتطلب عملاً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار الجوانب التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية كافة، للوصول إلى سلام مستدام في سوريا.

القيم، يجب التعامل بطريقة بناءة، والتفكير في حلول ممكنة بدلاً من التمسك بالخلافات. واحترام العادات والتقاليد الخاصة بالثقافات الأخرى، والامتناع عن فرض ثقافة معينة على الآخرين، يُعد أمراً أساسياً في هذا السياق.

التفاهم الأسري يُعد عنصراً أساسياً في بناء مجتمع صحي وسليم، حيث إن العلاقات الأسرية المبنية على التفاهم تساهم في بناء مجتمع آمن ومستقر، وتعزز الدعم العاطفي، وتحسّن الصحة النفسية لأفراد الأسرة، وتزيد من التعاون والتواصل الإيجابي. فالتفاهم

انخفاض أسعار الفواكه في دمشق... والشراء خارج قدرة الجيوب الفارغة

دمشق/ مرجانة إسماعيل

يشهد السوق السوري هذه الأيام مفارقة صارخة، حيث تنخفض أسعار الخضار والفواكه بنسب تصل إلى ٢٥٪، بينما تبقى حركة البيع شبه متوقفة بسبب العجز الشديد في القوة الشرائية لدى المواطنين. فبالرغم من تراجع الأسعار، يظل شراء السلع الأساسية حلماً بعيد المنال للعديد من الأسر التي تعاني من شح السيولة وانهيار القدرة الشرائية.

في أسواق دمشق، تشير الأرقام إلى انخفاض ملحوظ في أسعار معظم أصناف الخضار. فسعر كيلو البندورة انخفض من ٧٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ليرة، والخيار من ٤٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ ليرة، فيما تراجع سعر الباذنجان الأسود من ١٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ ليرة، والباذنجان الحموي من ٨٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ليرة. أما الكوسا فقد شهدت انخفاضاً كبيراً من ٧٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ ليرة، مع لجوء بعض التجار إلى بيع ٣,٥ كيلو مقابل ١٠٠٠٠ ليرة لتجنب كساد البضاعة.

وتظهر قائمة الأسعار الجديدة انخفاضاً كبيراً في أسعار الخضار الأخرى. فالفاصوليا الخضراء تراجعت من ٣٥٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ ليرة، وورق العنب من ٢٥٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ ليرة، بينما سجلت الفليفلة الخضراء ٥٠٠٠ ليرة. أما البصل فشهد انخفاضاً حاداً من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة للنوع المحلي، و٣٠٠٠ ليرة للنوع المصري.

وفي قطاع الفواكه، سجل المشمش ١٠٠٠٠ ليرة للكيلو، والموز المستورد ١٥٠٠٠ ليرة، بينما تراوحت أسعار الكرز بين ١٠٠٠٠ و٢٥٠٠٠ ليرة حسب النوعية. ويؤكد التجار أن هذه الكميات تمثل فقط بداية الموسم، مع توقعات بمزيد من الانخفاض مع زيادة المعروض.

ويرجح خبراء هذا الانخفاض في الأسعار إلى عاملين رئيسيين: زيادة المعروض في ذروة الموسم الزراعي، وضعف الطلب نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة. فمع انهيار القدرة الشرائية لغالبية السكان، أصبحت حتى الأسعار المنخفضة غير متاحة للكثيرين، مما اضطر التجار إلى تخفيض الأسعار أكثر لتجنب تلف المحاصيل.

ويواجه السوريون، الذين يعيش ٩٠٪ منهم تحت خط الفقر وفق تقديرات الأمم المتحدة، معضلة حقيقية. فبالرغم من انخفاض الأسعار، تظل أبسط السلع الغذائية بعيدة عن متناولهم. وتعود جذور هذه الأزمة إلى سنوات من الصراع والسياسات الاقتصادية الفاشلة التي أنهكت البلاد.

وفي ظل هذا الوضع، يطالب المواطنون بضرورة تعزيز الرقابة على الأسواق ومنع الاحتكار، مع أمل في أن تؤدي التغيرات السياسية الأخيرة ورفع بعض العقوبات الدولية إلى تحسن الوضع المعيشي، وإن كان الخروج من الأزمة يتطلب جهوداً أكبر وإصلاحات أعمق في هيكل الاقتصاد السوري المنهك.

ويأمل السوريون أن تشهد أحوالهم المعيشية والاقتصادية انفراجة بعد رفع العقوبات الأميركية والأوروبية الخانقة عن بلادهم.

غلاء الأعلاف والجفاف يهددان الثروة الحيوانية في سوريا

حمص/ بسام الحمد

يواجه مربو الثروة الحيوانية في ريف حمص أزمة متفاقمة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار الأعلاف وغياب الدعم الحكومي، ما أدى إلى تراجع أعداد المواشي وتهديد الأمن الغذائي في المنطقة، وسط تحذيرات من انهيار القطاع الحيوي الذي يُعد مصدر رزق رئيسيا لمئات العائلات.

وأكد مربون أن أسعار الأعلاف تجاوزت القدرة الشرائية، حيث بلغ سعر طن العلف أربعة ملايين ليرة سورية، وطن النخالة ثلاثة ملايين ونصف، في حين تجاوز سعر التبن مليونين ونصفاً، في وقت تراجعت فيه أسعار الأغنام إلى أقل من النصف مقارنة بالأعوام السابقة، ما أجبر كثيراً من المربين على بيع قسم من قطعانهم لتأمين غذاء البقية.

وبات المربي بات يبيع أربعة خرفان ليتمكن من شراء طن علف واحد، وسط استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى «انهيار وشيك للقطاع»، خاصة مع اضطرار المربين لاستئجار أراضٍ لرعي المواشي بأسعار مرتفعة قد تصل إلى ثلاثة ملايين ليرة، وفق قولهم.

وأضافوا أن ضعف المراعي الطبيعية ونقص الأعشاب دفع المربين للاعتماد الكلي على الأعلاف التجارية، ما يزيد الضغط على مواردهم، وأشار إلى أن الحاجة المستمرة لشراء الأعلاف كل أسبوع أو عشرة أيام بكلفة قد تصل إلى مليون ونصف المليون ليرة، تجعل استمرارهم في العمل «شبه مستحيل».

وطالب مربو المواشي الحكومة والمؤسسات المعنية بتوفير الأعلاف بأسعار مدعومة، أو تقديم دعم مباشر يتيح استمرار المهنة وتفادي كارثة غذائية واقتصادية وشيكة في المنطقة.

وتعد أزمة مربي الثروة الحيوانية في ريف حمص مثالاً صارخاً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها سوريا في ظل الأزمات المتداخلة، حيث تتفاعل عوامل عدة لتهديد قطاع حيوي يساهم في الأمن الغذائي وسبل عيش مئات العائلات.

وتضاعفت أسعار الأعلاف (مثل العلف والنخالة والتبن) بسبب عوامل منها انخفاض الإنتاج المحلي، وضعف الاستيراد، وارتفاع تكاليف النقل، وانهيار الليرة السورية، في ظل العجز في الدعم الحكومي أو عدم فعاليته زاد من عبء التكاليف على المربين.

وقد يؤدي الإهمال الحكومي إلى انهيار هذا القطاع، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي في مناطق واسعة من سوريا، وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، مما يرهن الاقتصاد لتقلبات الأسعار العالمية، وسط مخاطر اجتماعية مثل الهجرة من الريف إلى المدن أو انخراط المربين في اقتصاد غير رسمي.

فالأزمة في ريف حمص ليست معزولة، بل جزء من أزمة اقتصادية وبيئية أوسع تتطلب حلولاً شاملة تشمل إصلاح السياسات الزراعية، وتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، الحفاظ على الثروة الحيوانية ليس فقط مسألة اقتصادية، بل أيضاً ضمانة للاستقرار الاجتماعي في المناطق الريفية.

اختلال العرض والطلب يُغرق سوق الثوم... والمزارع يدفع الثمن

حماة/ جمانة الخالد

يشكّل تراجع أسعار الثوم في سوريا هذا العام حالةً دراسيةً حول اختلالات السوق الزراعي وتأثير السياسات الحكومية على القطاع الزراعي، حيث تُظهر التقلبات الحادة في الأسعار (من ٧٥ ألف ليرة للكيلو عام ٢٠٢٢ إلى ٦٥٠٠ ليرة عام ٢٠٢٣) هشاشة النظام التسويقي وغياب التخطيط الاستراتيجي.

وشهدت أسعار الثوم في سوريا هذا العام تراجعاً ملحوظاً مقارنة بالعام الماضي، حيث انخفض سعر الكيلو من نحو ٣٠ ألف ليرة في الموسم السابق إلى ٦٥٠٠ ليرة للثوم ذي الحبة الصغيرة، و٧٥٠٠ ليرة للحبة الكبيرة.

وعزا تجار هذا التراجع إلى الإنتاج الوفير في محافظة حماة، المعروفة بثومها ذي الحبة الكبيرة والمرغوبة، في ظل الكميات الكبيرة التي خرجت من منطقة الغاب ومحيط حماة، ما أدى إلى إغراق السوق المحلي وتراجع الأسعار بشكل لافت.

وأشار مزارعون إلى أن كيلو الثوم المحلي يُباع بالجملة في سوق الهال بنحو ٥ آلاف ليرة، في حين يُباع الثوم من سهل الغاب ذو البذرة الصينية الكبيرة بنحو ٦ آلاف ليرة.

وهذا الارتفاع الكبير في الأسعار العام الماضي دفع المزارعين إلى التوسع في زراعة الثوم، ما أدى إلى إنتاج وافر هذا الموسم، في حين بقي الطلب ضمن مستوياته المعتادة، وهو ما تسبب في تراجع الأسعار إلى هذا الحد.

وأسهم النظام المخلوع، بشكل مباشر في أزمة ارتفاع أسعار الثوم العام الماضي، بسبب سماحه للتجار باحتكار المادة وتخزينها في برادات «السورية للتجارة» بدلاً من قيام المؤسسة بتخزينه وضبط توزيعه. ما أفقدها دورها التدخلي، وحوّلها إلى جهة ربحية تخدم مصالح السوق لا المستهلك. كما ساهم غياب الرقابة، وضعف أداء

إلى سياسات النظام المخلوع، الذي سمح للتجار باحتكار المحصول وتخزينه في برادات «السورية للتجارة»، بدلاً من أقفدها دورها التدخلي، وحوّلها إلى جهة ربحية تخدم مصالح السوق لا المستهلك. كما ساهم غياب الرقابة، وضعف أداء واحدة من أقسى موجات الغلاء التي طالت المنتجات الزراعية، العام الماضي.

وعزا خبراء اقتصاديون أسباب الأزمة إلى «حماية المستهلك»، وغياب أي خطة لتسويق المحصول بالشراكة مع الفلاحين، في تفاقم الأزمة، وسط تجاهل حكومة النظام المخلوع للمطالب المتكررة بكسر الاحتكار ودعم الإنتاج المحلي.

وتثبت تقلبات الأسعار تُثبّت صورة «الزراعة المغامرة» عوضاً عن كونها نشاطاً مستقراً، مما يدفع المزارعين إلى التحول لمحاصيل أخرى قد تُعيد الأزمة نفسها لاحقاً (مثل البطاطا أو البصل). فالبرغم مز انخفاض الأسعار، لا يُعتبر ذلك مؤشراً على تحسن اقتصادي، بل نتيجة اختلال العرض والطلب، حيث لا يزال المستهلك يعاني من ارتفاع أسعار سلع أساسية أخرى (مثل الزيت والسكر).

ولا تعتبر أزمة الثوم مجرد تقلص سعري عابر، بل نتاج غياب رؤية شاملة لإدارة القطاع الزراعي، لذا يتطلب تحقيق الاستقرار تحولاً جذرياً من النهج الريعي القصير الأمد إلى سياسات تعتمد على التخطيط العلمي للمحاصيل الاستراتيجية، وتمكين المزارع عبر توفير أدوات التمويل والتسويق، وتفعيل الرقابة على سلاسل التوريد.

طلاب يحذرون.. خطاب متشدد يهدد التعايش داخل مدينة حلب الجامعية

حلب/ خالد الحسين

تشهد المدينة الجامعية في حلب في الآونة الأخيرة حالة من التوتر والقلق بين الطلاب، على خلفية انتشار ملحوظ لخطاب ديني متشدد، تقوده بعض الهيئات الدعوية المستقلة، التي تنشط بشكل غير رسمي داخل الوحدات السكنية من خلال لقاءات خاصة وجلسات دعوية بعيدة عن أعين الرقابة. هذا النشاط، الذي لا يخضع لإشراف واضح من إدارة المدينة الجامعية، أثار مخاوف عدد كبير من الطلاب الذين عبّروا عن قلقهم من انعكاسات هذا الخطاب على البيئة الجامعية، التي طالما اعتُبرت مساحة للتنوع الفكري والديني والحوار الثقافي بين مختلف المكونات.

ويؤكد العديد من الطلاب أن هذه الحملات بدأت تأخذ طابعاً منظماً، وتسعى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى فرض توجهات دينية معينة، ما يُهدد النسيج الطلابي ويُعرض البيئة الجامعية لمخاطر الانقسام والتوتر الطائفي. ويطالب هؤلاء الطلاب الإدارة الجامعية بالتدخل الفوري لضبط هذه النشاطات، ووضع ضوابط واضحة لتنظيم أي نشاط ديني داخل الحرم الجامعي، بما يحفظ التعددية ويمنع استغلال الفضاء الجامعي لأغراض غير تعليمية.

والتقت صحيفة «السوري» عدداً من طلاب المدينة الجامعية الذين تحدثوا عن تفاصيل هذه الظاهرة ومخاوفهم منها. رامي، طالب في كلية الهندسة من اللاذقية يبلغ من العمر ٢٥ عاماً، يقول:

«نحن نعيش في مدينة جامعية منذ عدة سنوات، وهذه البيئة من المفترض أن تكون مساحة للعلم والثقافة والانفتاح، لا ساحة ليث أفكار دينية متشددة. لاحظت في الأسابيع الأخيرة تزايداً في عدد التجمعات داخل بعض الوحدات السكنية، والتي يُلقى فيها خطاب ديني يُبعدنا عن روح الجامعة. بعض الزملاء بدأوا يشعرون بضغط معنوي من آخرين بحجة الالتزام أو الهداية. هذا الأمر مقلق جداً، ويجب ألا يُترك دون رقابة أو تدخل».

ليث، طالب من السويداء يبلغ من العمر ٢٣ عاماً، أعرب عن خشيته من أن يؤدي هذا التوجه إلى تفكك النسيج الطلابي داخل المدينة الجامعية، وقال: «أنا أنتمي إلى خلفية دينية مختلفة، ودائماً ما شعرت بالراحة والاحترام في البيئة الجامعية. لكن مؤخراً بدأت أشعر أن هناك محاولات لجعل بعضنا يشعر بأنه غريب أو غير مرغوب فيه. هناك خطاب يتسلل بصمت، لكنه يزرع التفرقة ويُقوّض الحوار والتعايش. هذا غير مقبول، وأتساءل: أين هي إدارة المدينة الجامعية مما يحدث؟».

من جانبه، تحدث عبد الرحمن، طالب من حلب عمره ٢٢ عاماً، عن معرفته الوثيقة بتأثير التيارات الدينية المتشددة على المجتمعات المحلية، قائلاً: «نحن أبناء هذه المدينة، ونعرف جيداً ما الذي يمكن أن تسببه هذه التيارات من انقسامات وتوترات. ما يجري داخل بعض الوحدات السكنية لم يعد نشاطاً دعوياً بسيطاً، بل تحوّل إلى نوع من التوجيه العقائدي المنظم والممنهج. للأسف، إدارة المدينة غائبة تماماً، وكأن ما يحصل لا يعنيها. وهذا تقصير كبير بحق الطلاب وبحق البيئة التعليمية التي يُفترض أن تكون محمية من أي استغلال».

وتكشف هذه الشهادات عن وجود قلق حقيقي بين طلاب المدينة الجامعية من تحول هذا الفضاء الأكاديمي إلى منبر لأجندات دينية متشددة، قد تؤثر سلبًا على وحدة الطلاب واستقرارهم وحياتهم الجامعية اليومية. ويطالب هؤلاء الطلاب إدارة الجامعة والجهات المعنية باتخاذ إجراءات واضحة وحازمة لضبط هذه النشاطات، ومنع أي خطاب ديني أو توجيه فكري لا ينسجم مع القوانين والأنظمة الجامعية، مؤكدين على أهمية حماية التعددية الفكرية والدينية، التي تُعد ركيزة أساسية لأي بيئة تعليمية سليمة.

فنادق دمشق.. خدمات معدومة وأسعار باريسية

دمشق/ مرجانة إسماعيل

لا يمكن اعتبار ارتفاع أسعار الفنادق في دمشق ظاهرة طبيعية، بل نتيجة غياب الاستراتيجية السياحية وهيمنة المحتكرين. في ظل ذلك شهدت العاصمة السورية دمشق، ظاهرة ملفتة، حيث ارتفعت أسعار الإقامة في الفنادق إلى مستويات مبالغ فيها دون مُبرر على الرغم من ضعف الخدمات المقدمة، بحسب بعض النزلاء.

وعبّر سوريون عن غضبهم الشديد تجاه تلك الظاهرة خاصة وأن إيجارات الإقامة تخطت في بعض الأحيان أسعار الفنادق في دبي ومدن عربية وأوروبية، خاصة وأن الخدمات المقدمة ضعيفة إضافة إلى ضعف جودة المرافق إيضًا، في ظل الغياب الرقابي.

يطرح هذا الأمر تساؤلات حول المُبررات الاقتصادية أو السياحية لهذا الارتفاع غير المسبوق، خاصة في ظل تراجع القطاع السياحي وعدم توفر بنية تحتية فندقية حديثة تضاهي مثيلاتها في العواصم العربية الكبرى.

وتخطت أسعار الإيجارات ضعفي وثلاث أضعاف الإيجارات في مدينة دبي الإماراتية، الشهيرة بفنادقها الراقية ورفاهيتها، وهو ما يجعل الأسعار فيها واقعية. وأصبح ما تشهده الفنادق في دمشق "غير طبيعي"، إذ أن أسعار الإقامة في الليلة الواحدة تتراوح بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ دولار، في حين أن الفنادق الخمسة نجوم تقدم خدمات سيئة وانعدام النظافة، إضافة إلى ضعف الإمكانات والمرافق، مؤكدًا أن السعر العادل لابد الا يتخطى ٢٥ دولار.

ويطالب نزلاء الحكومة بضرورة القيام بضبط الأسعار على أن تكون منطقية، تتوافق مع مستوى الحياة في دمشق والخدمات والمرافق، خاصة وأن هناك شكاوى كثيرة من المغتربين السوريين الذين دخلوا البلاد عقب تحريرها إضافة إلى العرب والأجانب، في ظل الإقبال على قدوم موسم سياحي.

وحقيقة الأمر أنه بالتزامن موسم السياحة والسفر إذا وجد السائح أو السوري المغترب إلى سوريا هذا الغلاء مقابل ضعف وقلة الخدمات لن يعيد تجربته مرة أخرى لدمشق.

ويعزو ناشطون ارتفاع أسعار الإيجارات إلى أن بعض أصحاب الفنادق هم من الوجوه المقربة من النظام السابق، ويستغلون الوضع لجمع العملة الصعبة من المغتربين والسياح، ويعتمدون على غياب الرقابة الحكومية وعدم وجود بدائل تنافسية.

ويستغلون قلة عدد الفنادق الجيدة، بينما يزداد عدد الزوار، ومن الأسباب أيضاً تضرر القطاع السياحي خلال الحرب أدى إلى إغلاق العديد من الفنادق أو تدميرها. في الوقت ذاته لا توجد ضوابط لأسعار الإقامة، ولا معايير جودة ملزمة للفنادق.

ويرى ناشطون أن تجار الحرب مازالوا يعتقدون بأن نظام الأسد لم يسقط، واصفًا بعض أصحاب الفنادق بـ "الصوص على هيئة مستثمرين" يتغذون على المواطنين القادمين من الخارج. لذا يحاولون تعويض أكبر كم من العملة الصعبة بعد أن خرجت من أيديهم بسقوط الأسد، لهذا استمروا بالبلاد ولم يهربوا كغيرهم لأن أموالهم على شكل عقارات، وفنادق، وفيلات، وأراضي.

يذكر أن القطاع السياحي السوري تلقى ضربة قوية مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية في ٢٠١١، والحرب التي شنها النظام السابق على شعبه، إذ فقدت البلاد نحو ٥٠ مليار دولار من عائدات السياحة.

وتكبد قطاع السياحة في سوريا خسائر فادحة خلال سنوات الحرب، حيث بلغ عدد المنشآت المتضررة ٣٢٠ منشأة، وخرجت ١٤٦٨ منشأة سياحية من الخدمة، كما قدرت قيمة الأضرار بحوالي ١٠,٧ مليارات ليرة سورية.

وفي عام ٢٠٢٤، شهد القطاع نموًا ملموسًا، ووصل عدد القادمين حتى بداية تموز/يوليو إلى نحو ١,٠٠٢ مليون زائر، بزيادة قدرها ٥ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الذي سبقه، ما يعكس تطورًا تدريجيًا في النشاط السياحي رغم استمرار تحديات البنية التحتية والأوضاع الأمنية الهشة.

ومع طي صفحة الأزمة السورية ورفع العقوبات الأميركية والأوروبية، تسعى الحكومة السورية إلى إعادة تشكيل الاقتصاد الوطني، كما أن هناك تطلعات بأن يتم جذب الاهتمام بالقطاع السياحي وعودة الاستثمار فيه.

موسم حمضيات وزيتون ضعيف في حماة... المناخ والأسعار يهددان الإنتاج

حماة/ جمانة الخالد

تراجع إنتاج الحمضيات والزيتون هذا العام في منطقة مصياف التابعة لمحافظة حماة، نتيجة عوامل مناخية صعبة وارتفاع حاد في تكاليف مستلزمات الزراعة، ما دفع فلاحين إلى ترك أراضيهم من دون عناية كافية، وسط مؤشرات لانخفاض المحاصيل مقارنة بالمواسم السابقة.

وتظهر معطيات ميدانية تفاوتاً في حالة الأشجار المثمرة بين مناطق المحافظة، مع تسجيل انخفاض واضح في إنتاج الحمضيات والزيتون بشكل خاص. ويُرجع المزارعون هذا التراجع إلى عوامل رئيسية تتمثل في شح الأمطار، وموجات الصقيع المفاجئة، وتأثر مرحلة الإزهار بالرياح القوية. كما يشكل ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات الزراعية عائقاً إضافياً أمام العناية بالمحاصيل، حيث باتت هذه المستلزمات تفوق القدرة المالية للعديد من الفلاحين.

وتفاوتت حالة الأشجار المثمرة، بحسب المناطق، بين «جيدة» و«مقبولة»، مع تسجيل تراجع لافت في محصولي الحمضيات والزيتون تحديداً، وهما من أبرز المحاصيل الزراعية في المحافظة.

وأكد عدد من الفلاحين أن ضعف الأمطار، وتزامن الرياح مع مرحلة الإزهار، أثرا بشكل مباشر على الإنتاج. وقال أحدهم: «لم نستطع رش المبيدات أو تسميد الأرض بسبب غلاء الأسعار»، في حين أشار آخر إلى أن أسعار الأدوية الزراعية والأسمدة باتت تفوق قدرة الفلاحين، ما دفعهم للعزوف عن العناية الكاملة بالمحاصيل.

وتزداد الصعوبات في المناطق الجبلية غربي المحافظة، حيث لا تزال مساحات زراعية واسعة خارج الخدمة بسبب انتشار الألغام وعدم اكتمال عمليات إزالتها. هذا الواقع يحرم العديد من المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، ويعيق جهود إعادة تأهيل البساتين المتضررة خلال سنوات الأزمة.

من جهته، أوضح مسؤول، أن الأشجار المثمرة عموماً في حالة «جيدة»، إلا أن الحمضيات والزيتون تأثرا سلباً بالجفاف وموجات الصقيع وانخفاض كميات الأمطار.

وتشير البيانات الرسمية إلى انخفاض إنتاج الحمضيات عن مستويات العام الماضي الذي بلغ ٥٤٠ ألف طن، كما تراجع محصول الزيتون مقارنة بموسم ٢٠٢٣ الذي حقق ٥٧ ألف طن. ويُعزى هذا التراجع إلى ظاهرة «المعاومة» الطبيعية للأشجار المثمرة، إضافة إلى الظروف المناخية غير المواتية. أما إنتاج التفاحيات الذي بلغ ١٠ آلاف طن العام الماضي، فقد تأثر سلباً بنقص الخدمات في المناطق الشمالية وموجات النزوح التي شهدتها.

وفي محاولة لمواجهة هذه التحديات، تبذل الجهات المعنية جهوداً لتنفيذ خطة طوارئ تشمل إنشاء برك لتجميع مياه الأمطار وحفر تخزين، بالتعاون مع مديرية الموارد المائية والجمعيات الفلاحية. وتهدف هذه الإجراءات إلى تأمين مصادر بديلة للري والحفاظ على الأشجار، لا سيما مع توقعات باستمرار تأثير التغيرات المناخية على المواسم الزراعية المقبلة.

رغم المخاطر القانونية والمالية..الشباب السوري يتجهون إلى التداول الرقمي

الحسكة/ مجد محمد

في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها سوريا منذ أكثر من عقد، يتزايد اهتمام الشباب السوري بأنواع التداول المختلفة كوسيلة بديلة لتحقيق دخل إضافي. غير أن هذا النشاط، رغم انتشاره بشكل واسع «تحت السطح»، يواجه تحديات كبيرة على صعيد الإطار القانوني والمالي، مما يعكس واقعاً معقداً يعيق نمو هذا القطاع.

وفي لقاء خاص مع الحقوقي راجح العبد الرزاق، الحائز على درجة الماجستير في القانون المالي والمصرفي، أكد أن التداول في سوريا يختلف عن أي سوق إقليمي آخر بسبب تأثيرات العقوبات الدولية المستمرة، وضعف البنية المصرفية، بالإضافة إلى غياب قوانين واضحة تنظم التداول في العملات الرقمية.

وقال العبد الرزاق إن استخدام منصات مثل Binance وKuCoin يتم بشكل غير رسمي، غالباً عبر شبكات VPN أو وسطاء محليين، ما يجعل هذا النشاط محفوفاً بالمخاطر، أبرزها غياب الحماية القانونية ضد الاحتيال، واحتمالية حظر الحسابات بسبب تتبع الجنسية أو عنوان الإنترنت (IP).

وأضاف أن التداول في سوريا يتم غالباً عبر وسطاء غير رسميين، مما يزيد من احتمالات التعرض للنصب والاحتيال، فضلاً عن ارتفاع العمولات التي تثقل كاهل المستثمرين.

وأشار العبد الرزاق إلى أن غياب الأطر القانونية المنظمة للتداول الرقمي والأجنبي يجعل من ممارسة هذا النشاط أشبه بلعبة حظ، حيث لا توجد حماية حقيقية للمستثمرين، ما يزيد من مخاطر خسارة الأموال.

ودعا الحقوقي إلى ضرورة استحداث قوانين تنظيمية تراعي التطور الرقمي وتحمي المستثمرين المحليين، مشدداً على أهمية إنشاء هيئة سورية مختصة بالتداول الرقمي تواكب التغيرات التقنية بدلاً من تجاهلها.

وختم ناصحاً الشباب بعدم الانجرار وراء وعود الثراء السريع عبر التداول، محذراً من خطورة استثمار الأموال في بيئة تفتقر إلى الأمان القانوني والمالي، مؤكداً: «لا تستثمر في الوهم، ولا تتداول ولو بليرة واحدة».

إيجارات الشقق في حماة تقفز إلى مستويات خيالية وسط غياب الرقابة

حماة/ جمانة الخالد

باتت ظاهرة ارتفاع أسعار إيجارات الشقق السكنية مألوفة ومتكررة في المدن والمناطق التي يقصدها النازحون من الحرب، نتيجة تزايد الطلب على الشقق السكنية وانخفاض المعروض منها، مما تسبب بأزمة سكن تثقل كاهل النازحين والمقيمين معا، وفق مراقبين.

وتشهد إيجارات الشقق السكنية في أحياء حماة ارتفاعاً ملحوظاً، تزامناً مع توافد الآلاف من النازحين إلى سوريا خلال الأسبوعين الماضيين، وتراوحت نسب الزيادة في أسعار الإيجار في تلك المناطق بين ٢٥٪ و١٠٠٪ بحسب عدد من أصحاب المكاتب العقارية هناك.

أرقام صادمة: من مليون إلى ٥ ملايين ليرة شهرياً

وتراوح متوسّط الإيجارات للشقق المكونة من غرفتين وصالة في مدينة حماة بين مليون و٥٠٠ ألف ليرة و٣ ملايين ليرة (١٠٠-٢٠٠ دولار) للشقة غير المفروشة، في حين بلغ متوسط الإيجار للشقق المفروشة بين ٣ ملايين و٥ ملايين ليرة (٢٠٠-٣٤٠ دولارا)، بينما تجاوزت بعض الأحياء أيضا هذه الأسعار لتبدأ قيمتها من حيث انتهت الأسعار المذكورة بحسب نوع الشقة.

وفاقم الارتفاع الحاد في أسعار إيجارات الشقق السكنية في مدينة حماة معاناة السكان، لا سيما أبناء الريف الذين باتوا عاجزين عن تحمّل الأعباء المالية للاستقرار داخل المدينة، في ظل غياب أي بوادر لحل قريب.

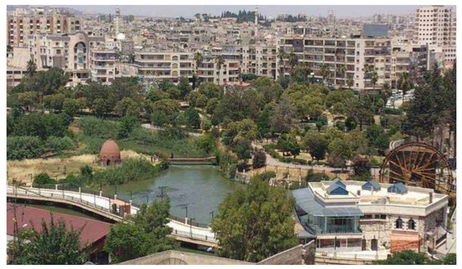

وأفاد عدد من الموظفين الحكوميين، بأن توجههم لاستئجار شقق داخل المدينة لا يعود إلى الترف، بل إلى الضرورة، إذ يعملون بوظائف إضافية في القطاع الخاص بعد انتهاء الدوام الرسمي، ما يمنعهم من العودة إلى قراهم بسبب انعدام وسائل النقل.

ورغم استقرار سعر الصرف خلال العامين الماضيين، لم تنخفض الإيجارات، بل استمرت في التصاعد، وفقاً للسكان الذين أشاروا إلى أن المبررات السابقة لأصحاب العقارات لم تعد قائمة. ومع ذلك، ما تزال الأسعار تتراوح بين ٨٠٠ ألف إلى مليون ليرة سورية شهرياً، وذلك بحسب الموقع والمساحة والخدمات.

لطلب يزداد والعرض يتراجع... ولا قانون ينظم

ويعتبر تزايد الطلب على السكن في المدينة هو السبب الرئيس في استمرار الارتفاع، متوقعاً تفاقم الأزمة في الفترة المقبلة ما لم يتم فرض ضوابط قانونية تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر.

لذلك لا بد من تحديد أسعار عادلة للإيجارات من قبل خبراء معتمدين، إذ أن غياب الرقابة يترك الباب مفتوحاً أمام أصحاب العقارات لرفع الأجور بشكل عشوائي كل بضعة أشهر، من دون أي اعتبار للقدرة الشرائية للمواطنين.

وقد انتشر مؤخراً أنباء عن فرض أصحاب العقارات في مدينة طرطوس زيادات مفاجئة على الإيجارات خلال الأسابيع الماضية، وسط تهديدات بالإخلاء في حال عدم الامتثال، ما ضاعف من معاناة السكان.

وشكا مستأجرون في مناطق مختلفة من المدينة من رفع مبالغ الإيجار بشكل كبير يفوق قدرتهم على الدفع، إذ تبدأ أجرة المنازل من مليون ونصف ليرة شهرياً، وتصل في بعض الحالات إلى ٣٠ مليوناً سنوياً، حتى للمنازل غير المفروشة التي لا تتجاوز مساحتها ٩٠ متراً مربعا.

وشهد قطاع العقارات في مدينتي دمشق وحلب قفزات غير مسبوقة مع نهاية عام ٢٠٢٤، بالتزامن مع تعليق معاملات نقل الملكية في دوائر السجل العقاري بعد سقوط النظام المخلوع، ما تسبب في ارتفاع بدلات الإيجار إلى مستويات قياسية، وفاقم معاناة المواطنين، خصوصاً ذوي الدخل المحدود.

وعلى الرغم من تراجع أسعار العقارات في بعض المناطق، تشهد حركة الشراء حالة من الشلل نتيجة لضعف القدرة الشرائية للسوريين، ما حوّل العقارات إلى سلعة استثمارية تُعرض للإيجار، وهو ما شكّل عاملاً إضافياً في الضغط على السوق وتسبب بزيادة غير مبررة في الأسعار.

تشغيل ميناء طرطوس بين آمال التنمية ومخاوف التحديات

طرطوس/ ا.ن

يشكل ميناء طرطوس، ثاني أكبر موانئ سوريا على البحر المتوسط بعد ميناء اللاذقية، نقطة استراتيجية تربط شرق المتوسط بالمناطق الداخلية في سوريا والشرق الأوسط بشكل عام. ويعتبر الميناء أحد الشرايين الاقتصادية المهمة التي يمكن أن تلعب دوراً محورياً في مرحلة إعادة الإعمار المرتقبة في البلاد، ما يجعله محط اهتمام محلي ودولي في آن واحد لأسباب اقتصادية وجيوسياسية.

في هذا السياق، وقّعت سلطة دمشق عقداً مع شركة موانئ دبي العالمية بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لاستثمار وتشغيل ميناء طرطوس. ويُنظر إلى هذا الاستثمار على أنه خطوة لتعزيز الاقتصاد السوري المتعثر. ومع ذلك، تصاحب هذا التطور مخاوف مشروعة تستند إلى تجارب سابقة، حيث أثارت نتائج بعض مشاريع الشركة جدلاً حول نواياها والتزامها بتنفيذ المشاريع بفاعلية.

يُتوقع أن يشمل العقد تحديث الأرصفة، وتوسيع الميناء، وتحسين الخدمات اللوجستية، إلى جانب خلق فرص عمل جديدة ودعم فني وتشغيلي متقدم. لكن ثمة تخوفات من احتمال تعطيل الميناء لخدمة مصالح أخرى، أو ضعف الالتزام ببنود وطني واضح وملزم، يتضمن شروطاً جزائية في حال التأخر أو الإخلال بالأهداف الاقتصادية، والزام الشركة

التطوير، فضلاً عن تضارب المصالح الجيوسياسية، لا سيما في ظل غياب الشفافية الكاملة في بنود العقد.

تأتي هذه المخاوف مع دعوات لوضع عقد بتشغيل نسبة محددة من العمالة المحلية وتدريبها، وضمان الحفاظ على السيادة السورية على الميناء، وعدم منح الامتياز الحصري للشركة الإماراتية، مع إشراك مؤسسات مدنية ونقابية لمراقبة الأداء.

يُشار إلى أن إلغاء الاتفاق السابق مع شركة روسية لإدارة ميناء طرطوس أثار جدلاً واسعاً حول الأبعاد السياسية لهذه الخطوة وتأثيرها على علاقات دمشق بموسكو، خاصة بعد توقيع عدة اتفاقيات مع شركات روسية خلال فترة حكم النظام السابق. ورغم ذلك، أكد من مصادر برلمانية أن هذا القرار لن يؤثر على مستقبل العلاقات بين البلدين، مع تأكيد عودة كافة عائدات الميناء لصالح الخزينة السورية، وإعادة العاملين إلى ملاكهم في المرفأ، فضلاً عن تأهيل الآليات والمباني والساحات لتلبية احتياجات الميناء وتحسين خدماته.

يبقى ميناء طرطوس نقطة محورية في الاقتصاد السوري، ونجاح تطويره لا يقاس فقط بحجم الاستثمار أو سمعة الشركة المشغلة، بل بمدى توافق العقد مع المصالح الوطنية وقدرة الشعب السوري على الاستفادة من هذا المورد الاستراتيجي الحيوي.